

PROVISIONAL

S/PV.2943  
25 September 1990

ARABIC

## مجلس الأمن



123 100/00

SEP 27 1990

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والأربعين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٦/٣٠

(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الرئيس : السيد شفاردنادزي

الأعضاء :

السيد دينكا	أشوبيا
السيد نستاسي	رومانيا
السيد موشوبكوا كالمبا وا كاتانا	زائير
السيد شيان شيشن	الصين
السيد دوماس	فرنسا
السيد باسيو	فنلندا
السيد كلارك	كندا
السيد ألاكرون دي كيسادا	كوبا
السيد إسمي	كوت ديفوار
السيد جاراميو	كولومبيا
السيد أبو حسن	ماليزيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد هرد	وايرلندا الشمالية
السيد بيكر	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد الدالي	اليمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٥٥إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أبلغني الأمين العام للأمم

المتحدة أن الدول التالية الأعضاء في مجلس الأمن ، بالإضافة الى الاتحاد السوفياتي ،  
سيمثلها في جلسة المجلس هذه وزراء خارجيتها : اشيوبيا ورومانيا وزائير والصين  
وفرنسا وفنلندا وكندا وكولومبيا وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليمن . أود أن أرحب ترحيبا حارا  
بوزراء الخارجية .

أما كوبا وكوت ديفوار فسيمثلهما ممثلهما الدائم لدى الأمم المتحدة .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل الكويت يطلب فيها  
دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وتمشيا مع  
الممارسة المتبعة ، أعتمد ، بموافقة المجلس ، أن أدعوه الى الاشتراك في المناقشة ،  
دون أن يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة ،  
والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود إعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح (الكويت) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن بناء على التفاهم الذي توصل اليه في مشاوراته السابقة .  
ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/21816 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ورومانيا ، وزائير ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، وكوت ديفوار ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية .

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : S/21812 ، رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة ، تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر وموجهة الى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق ، و S/21814 و S/21815 ، رسالتان مؤرختان في ٢٤ أيلول/سبتمبر وموجهتان الى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة .

قبل البدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض علينا ، أعطي الكلمة للأمين العام الذي يرغب في الادلاء ببيان .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم على إتاحة الفرصة لي لأقول بضع كلمات في هذه الجلسة الهامة لمجلس الامن التي يحضرها عدد من وزراء الخارجية . إن القرارات المتخذة في هذه الجلسة ، شأنها شأن القرارات ذات الصلة التي سبقتها ، سيكون لها أهمية كبيرة تتجاوز الى حد بعيد الازمة التي جاءت القرارات في سياقها .

لقد وجد مجلس الامن نفسه خلال الاسابيع المنصرمة منذ ٢ آب/أغسطس يظطلع بالمسؤولية الجسيمة التي أناطها الميثاق به ، والتي لم يتمكن من الاضطلاع بها في

ظروف سابقة . وهذا أمر معترف به في العالم أجمع . والجانب المطمئن الذي يجب أن يقترن به هو أن المجلس يرى أن مسؤوليته لا تشمل استعادة السلم فحسب بل إعلاء السلم والعدالة والحفاظ عليهما .

والسلطة التي يتمتع بها المجلس هي السلطة التي أعطاها تزامن الأمم المعارضة لخرق ميثاق الأمم المتحدة . وهي في المقام الأول سلطة المبدأ . وما يجعل مهمة مجلس الأمن شاقة بوجه خاص - وأنا واثق من أنها ستكون مثمرة في النهاية - إن المبادئ يجب أن تطبق في جميع الحالات ، وأن اجراءات المجلس يجب أن تقوم على أساس الانصاف ، وأن تفهم بأنها قائمة على هذا الأساس .

إن العالم لم يمر من قبل بتجربة استخدام أحكام الانفاذ المنصوص عليها في الفصل السابع بالطريقة والمدى المستخدمة بهما في الأزمة الراهنة . وبما أنها تطبق الآن بالفعل فإن الأمم المتحدة تمر في اختبار لم يسبق له مثيل . فهي بحاجة إلى أن تبرهن على أن طريق الانفاذ يختلف من الناحية النوعية عن طريق الحرب ؛ وأن هذا الاجراء ، لكونه ينطلق من مشاركة جماعية ، فإنه يتطلب أسلوبا خاصا به ؛ وعلى أنها تعمل جاهدة على التقليل من المعاناة غير اللازمة إلى أدنى درجة انسانية ممكنة ، والبحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول والناجمة عن تطبيق تدابير الانفاذ ؛ وعلى أن ما تطلبه من الطرف المستخدمة ضده ليس الاستسلام وإنما تصحيح الخطأ المرتكب ؛ وأنها لا تمنع الجهود الدبلوماسية من الوصول إلى حل سلمي يتمشى مع مبادئ الميثاق والقرارات التي اتخذها المجلس .

لقد سئلت لي الفرصة خلال زيارتي إلى عمان قبل ثلاثة أسابيع واقتضت مني الحاجة أن أؤكد علانية على أن وقوع ظلم لا يبرر ارتكاب ظلم آخر . وأعتقد أن هذا التأكيد يجب أن يبقى ماثلا إلى أن تتحقق تسوية سلمية لهذه الأزمة . فمما سيحمل كامل قوة الاقناع أن نبين أن سعينا إلى الانصاف من ظلم دولي معين لا يعني أن نترك بقية المظالم دون علاج . إن الوضع الدولي عامة ، والوضع في الشرق الأوسط بأكمله بشكل خاص ، يطرح نفسه كاختبار لنزاهتنا في أعمال سيادة القانون . إذا أردنا أن يستتب السلم فلا بد أن تكون العدالة الفاصل الأخير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أفهم أن المجلس مستعد للشروع

في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع إعتراضا ، فساعتبر أن الأمر كذلك .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

قبل أن أ طرح مشروع القرار للتصويت ، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في

الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد الدالي (اليمن) : السيد الرئيس ، اسبحوا لي في البداية أن

أعبر لكم عن بالغ سرورنا أن نراكم تتبؤون رئاسة هذا الاجتماع الذي يعقده مجلس الأمن على المستوى الوزاري ، فأنتم تمثلون بلدا صديقا تربطه ببلادنا علاقات متطورة في شتى المجالات تستمد قوتها وآفاقها من معاهدة الصداقة والتعاون بين بلدينا . كما أننا عهدنا فيكم المقدرة والحكمة التي أسهمت اسهاما ايجابيا في معالجة العديد من القضايا الإقليمية والدولية ، وجهودكم المتواصلة التي توجت بإيجاد حلول سلمية للكثير من تلك القضايا .

لقد جاءت الازمة بين العراق والكويت الشقيقتين في منعطف تاريخي هام ، من أبرز خصائصه انتهاء مرحلة العلاقات الدولية المتوترة توجت بنهاية الحرب الباردة والحرب الايديولوجية بين المعسكرين الرئيسيين في العالم . بل ومثلت بداية لإنهاء التحالف العسكرية في الشرق والغرب . وإذا كانت السمة الايجابية الرئيسية لهذا التطور التاريخي هي استبدال المواجهة بالتعاون ، فإنها في الجانب الآخر قد حولت التناقض في العالم إلى الميدان الاقتصادي بين الشمال والجنوب ، حيث تزداد الهوة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة وأصبحت تهدد بعواقب وخيمة ربما تجر عالمنا إلى كارثة لا يمكن لاحد أن يتصور أبعادها ومترتباتها .

ولقد بنت ملامح المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية ومعالم النظام العالمي الجديد تبرز من خلال جملة من القوانين والاطر التي بدأت تأخذ أشكالها في العلاقات الدولية الجديدة .

ويأتي في هذا الإطار العمل بميثاق الأمم المتحدة من خلال أجهزة الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن كسلطة دولية لصيانة السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات بين الدول بالطرق السلمية واحترام القانون الدولي كأساس تقوم عليه العلاقات بين الدول ، والعمل من أجل توسيع التعاون فيما بينها انطلاقا من المبادئ الأساسية في احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم السماح باستخدام القوة لحل المنازعات .

ومع بداية تكوين هذه المرحلة الجديدة والامال العريضة التي تعلقها عليها شعوبنا قاطبة ، انفجرت الازمة في الخليج ، وهي تمثل في الوقت الحاضر امتحانا دقيقا لطبيعة ومصادقية هذه العلاقات الدولية ، وهي بمثابة امتحان للمجتمع الدولي ليترجم هذه العلاقات من خلال كيفية تصرفه حيال هذه الازمة ، إذ أن التعامل مع هذه الازمة هو الذي سيحدد طبيعة وتطور اتجاه النظام العالمي الجديد في العلاقات الدولية .

وإذا كانت هناك فرصة تاريخية لفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية يسود فيها السلام والامن والتعاون والمصالح المتبادلة ، فإنه من الطبيعي أن إمكانية تحقيق هذا التطور الايجابي تستلزم التقيد الدقيق بالتخلي عن الاساليب القديمة والمصالح الضيقة ، وهذا يتطلب بالضرورة نبذ الاساليب القديمة كالانفراد باستخدام القوة خارج إطار الأمم المتحدة ، وعدم اخضاع المبادئ الدولية وكذلك القانون الدولي لأولويات المصالح الوطنية الضيقة وعدم تسخير تلك المبادئ والقوانين لسياسات وطنية محدودة .

إن التطبيق العملي للقواعد الجديدة التي ينبغي أن تحكم العلاقات الدولية ، تفرض علينا أن نحدد مسبقا الخيار القاطع بين احتمالين لا ثالث لهما في مواجهة الازمة القائمة في منطقة الخليج ومعالجتها ، فإما السلام وإما الحرب . ولكل من هذين الخيارين طريقه وقواعده ومتربته . فالسلام يقتضي الالتزام ببذل الجهود المكثفة والمتواصلة من أجل التوصل إلى الحل السلمي العادل والمتكافئ للازمة ، من خلال الاستخدام الامثل والفعال لسلطات مجلس الأمن ، وانتهاج الاساليب السلمية المتاحة له بطريقة تبتعد عن التعميد والمواجهة ، وتؤدي بالفعل إلى تحقيق أهداف قرارات مجلس الأمن ، وفي مقدمتها القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي يدعو إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت ، واحترام السيادة لكل من البلدين والتفاوض السلمي من أجل تسوية الازمة بينهما .

والبديل للسلام هو الحرب التي ستندلع باستخدام القوة من قبل بعض القوى اعتقادا منها بإمكانية تحقيق هذه الاهداف بالوسائل العسكرية . ولكن هذا الخيار

طريقه محفوظ بالمخاطر والدمار ، بل سيؤدي حتما إلى كارثة محققة. تلحق أضرارا بالغة بالمنطقة ، دولا وشعبا ، بل وتمتد إلى أبعد من ذلك لتتسع رقعتها في العالم . فالحرب تنطوي على إمكانية طول فترة المواجهة ، وما سترتب على ذلك في حجم الخسائر البشرية والمادية . ويهنا هنا أن نؤكد بشكل قاطع لا غبار عليه ولا مساومة فيه ، بأننا لا نقبل أن يكون اخوتنا من أبناء الشعوب العربية في المنطقة وقودا لهذه الحرب ، ولا نقبل بأن تهدر أموالنا وخيراتنا وأن تدمر أراضينا تحت شعار الدفاع عن مصالحنا .

وللحرب أيضا مخاطر تتعدى منطقة الخليج . فاندلاعها سيؤدي إلى امتداد رقعة الصراع جغرافيا وسياسيا وعسكريا ، وذلك بحكم تداخل هذه المنطقة ، مع رقعة الصراع العربي الاسرائيلي ، خاصة وأن المنطقة العربية مؤهلة للانفجار نتيجة للجمود الذي يسود السعي من أجل السلام العادل في تلك المنطقة والعراقيل التي تضعها بعض القوى التي تستमित اليوم في الدعوة إلى مبادئ طالما نادينا بتطبيقها في تسوية النزاع في منطقة الشرق الاوسط ، وبصورة خاصة قضية الشعب العربي الفلسطيني وجنوب لبنان والجولان السورية .

والأبعد من ذلك أن الحرب ستلحق أثرا بالغا وطويل الأمد بالاقتصاد العالمي ، ولاسيما بالبلدان النامية ، فضلا عن أنها ستؤدي إلى تواجد عسكري أجنبي دائم ، وستشير أشكالا مختلفة من الصراعات بين دول المنطقة .

وإذا حلت هذه الكارثة ، فمن البديهي أن النظام العالمي الجديد الذي يمثل أمل المستقبل سيتحطم في بدايته نتيجة لهذا التدمير العسكري الخطير في المنطقة ، وبوجه خاص إذا تم استخدام القوة خارج سلطات مجلس الأمن . ومثل هذا الاحتمال يظل قائما لأن دعاته والمتحمسين له لا يعكسون بذلك حرصهم على الكويت بقدر ما يهدفون إلى تدمير الامكانيات العربية والإخلال بموازين القوى في الصراع العربي الاسرائيلي بما يخدم الأهداف والسياسات التوسعية الصهيونية . وفي هذا الصدد ، ليس غريبا أن تكون اسرائيل في صدارة الداعين إلى استخدام القوة وتدمير المنشآت العسكرية والصناعية العراقية .



إن هذه الصورة القاتمة لما يمكن أن تؤدي إليه الحرب من مخاطر جسيمة لا حدود لها ، تفرض علينا جميعاً أن نستبعد مثل هذا الخيار ، بل ونسعى دون كلل من أجل تثبيت وإشاعة العمل السلمي وتحقيق النتائج المرجوة من خلال ذلك . وهذا العمل ، وإن طال أمده ، يتطلب سعة الصدر حتى تتوفر الفرص الحقيقية للتوصل إلى حل سلمي للأزمة ينهي الخلافات بين الطرفين الرئيسيين ويعيد الأحوال إلى طبيعتها ويؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، فإن قناعتنا بضرورة وجدوى الطريق السلمي لمعالجة الأزمة بين الأشقاء في العراق والكويت تترسخ يومياً . ونود أن نؤكد مجدداً بأن الجمهورية اليمنية ستواصل جهودها من أجل تطوير واحتواء الأزمة بين البلدين الشقيقين إيماناً منها بأن طريق الحل السلمي والاخوي في الإطار العربي هو الطريق السليم والفعال لمعالجة الأزمة وانهاؤها بالشكل المطلوب . وما يبعث على الأمل والسرور في قلوبنا أن المنطقة العربية تشهد حالياً نشاطات كثيرة في ذلك الاتجاه أيضاً .

ونحن إذ نشير إلى هذه النشاطات والتحركات من أجل الحل السلمي للأزمة ، نرى أنه قد حان الوقت أن يقف مجلس الأمن وقفة مسؤولة أمام التطورات الخطيرة التي تشهدها منطقتنا ويعطي هذه النشاطات والجهود السلمية اهتمامه ودعمه ، بل ويتخذ القرارات والإجراءات التي تؤدي إلى اسهامه اسهاماً فعلياً وإيجابياً في الحل السلمي للأزمة ، بما يؤدي إلى انسحاب العراق من الكويت ، حتى لا تظل تلك القرارات التي اتخذها المجلس ، بما فيها هذا القرار ، مجرد أمان أو مدخلا أو مبررا للحرب ، بل تتحول إلى ترجمة فعلية ومشعل يضيء النور على طريق السلام .

وإيماننا منا بهذه القناعة الراسخة ، فإننا نضع أمام المجلس مشروع قرار يدعو جميع الأطراف ، بما في ذلك دول المنطقة ، الى تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحل السلمي اللازمة ، ويكلف الأمين العام للأمم المتحدة بمهمة بذل مساعيهِ الحميدة والتوسط بين الأطراف المعنية ، حسب رؤيته وتصوراته للواقع ، من أجل الخروج بحل سلمي للزُمة .

وهذه المهمة التي نأمل أن يُكلف بها الأمين العام من قبل مجلس الأمن تمثل ترجمة حقيقية وتجسيدا للثقة الكبيرة التي نوليها للأمين العام وقدرته على أن يلعب دورا أساسيا في تخفيف حدة الزُمة والتوصل الى حل سياسي لها ، تماما كما عهدناه في أكثر من قضية دولية أو اقليمية ساخنة وهو يقوم دون كلل بجهود مكثفة من أجل التوصل الى تسويات سلمية لمشاكل كان البعض يعتقد في بعض مراحلها أنها مستحيلة الحل .

وفي نفس الوقت الذي ندعو فيه الى تكثيف الجهود والمساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ، فإننا ندعو الاشقاء في العراق الى التجاوب مع الجهود الهادفة الى تحقيق التسوية السياسية للزُمة .

إن هذه المساعي الحميدة ستمثل دون شك تحركا في اتجاه الحل السياسي للزُمة ، خاصة أن القرارات وحدها لن تؤدي الى ذلك . وهنا لا بد من القول بأن مجلس الأمن حتى الآن لم يسلط الاضواء بشكل واضح وصريح على الحل السلمي ولم يدفع بهذا الاتجاه ، ففي الوقت الذي يتم فيه التصعيد للزُمة بوتيرة عالية من خلال العمليات القسرية التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق ، دون جهد ملازم لذلك باتجاه تشجيع الحلول السلمية ، وخاصة في الإطار العربي في المنطقة . ففي أقل من ٦ أسابيع يكون المجلس قد اتخذ ٣ قرارات تتعلق بالحظر المفروض على العراق والكويت مع العلم بأن الحظر فعّال ومؤثر منذ اتخاذ القرار الاول بهذا الشأن ، أي القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، بل إن الدفع بالامور وصل في القرار ٦٦٦ (١٩٩٠) الى تفسير "الحالات الانسانية" لتزويد الاشقاء في العراق والكويت بالمواد الغذائية بطريقة غير انسانية ، قد تؤدي الى المجاعة التي ستكون بمثابة عقوبة قاسية لاشقائنا في العراق والكويت ، وبصورة خاصة للبرياء من الشيوخ والنساء والاطفال الذين لا ذنب لهم في الزُمة .

ومسؤوليتنا لا تقتضي من الآن فصاعدا العمل على مزيد من الحظر والتجويع ، بل السير باتجاه تسخير الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن في سبيل انجاح الحلول السلمية للازمة .

لقد أعلنت الجمهورية اليمنية مرارا ، وفي مناسبات متعددة ، داخل مجلس الامن موقفها من جميع الجوانب المتعلقة بالازمة بين البلدين الشقيقين العراق والكويت . ولدحض أي تشويه تتعمده بعض الدوائر لموقف بلادنا ، يهمنا أن نؤكد أن الاسس التي تنطلق منها سياسة بلادنا إزاء الازمة تتلخص في النقاط التالية :

أولا : لم تقر ولن تقر اليمن مبدأ احتلال أراضي الغير بالقوة ولا تؤيد غزو العراق للكويت .

ثانيا : ستواصل بلادنا سعيها الى البحث عن حل عربي للازمة يأخذ بعين الاعتبار الاسباب التي أدت إليها .

ثالثا : لا تقر بلادنا الاستعانة بالقوات الأجنبية مهما كانت الاسباب .

رابعا : نؤكد التزام بلادنا بقرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) .

خامسا : إن الترويج بشائعات وأكاذيب تمس اليمن ودورها في الازمة ينطوي على نوايا سيئة نحو اليمن .

إن روح العصر المصبوغة بالديمقراطية وبالتعددية تتجلى في موقف اليمن الذي اختطه لنفسه إزاء الازمة الراهنة في منطقة الخليج . ونحن ندرك أنه بالقدر الذي ستؤثر هذه الازمة على طبيعة النظام العالمي الجديد ، فإنها أيضا ستؤثر ، سلبا أو ايجابا ، على التحولات الديمقراطية في منطقتنا . فطريق الحرب لن يؤدي الى أن تثمر شجرة الديمقراطية في المنطقة ، وطريق السلام هو قوتها وماؤها .

ولقد شاءت المصادف أن يشارك اليمن في مسيرة الانتقال نحو نظام عالمي جديد في لحظة تاريخية هامة حيث تم تحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية والديمقراطية ، بل بنيت هذه الوحدة على أساس متين قوامه دستور ديمقراطي يسمح بتعدد الافكار والآراء وحرية التعبير عن الرأي ، بما في ذلك حرية المعارضة السياسية . وعلى ذلك الطريق

وضعت اللجنة الاولى لنظام ديمقراطي جديد في منطقتنا . وما التعبير عن ردود الافعال اليمنية إزاء هذه الازمة ، لا سيما على المستوى الشعبي ، إلا تجسيدا حيا لهذه الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي التي يصونها دستورنا لاننا نعتبرها معلما هاما في تاريخنا ، وجزءا من التحول الذي تشهده بلادنا ، وهو تعبير عن البدايات الديمقراطية في مختلف مناحي الحياة ، وسنكون يقظين دائما في حماية هذا المكسب العظيم الذي حققه شعبنا لنفوّت الفرصة على كل من يحاول أن يتذرع بالازمة ليخنق حريتنا وارادتنا المستقلة .

في الختام يهمننا أن نؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتنفض الغبار عن القضايا المعقدة والمزمنة التي تهم منطقتنا وفي المقدمة القضية الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة . وهذا وحده كفيل بأن يؤكد للمواطن العربي مصداقية مجلس الامن وجديته في تحمل مسؤولياته بمنظار متساو ، بل ومن خلال تطبيق نفس المعايير والمقاييس على جميع القضايا . ونؤكد لكم أن جهدنا ونشاطنا في مجلس الامن سينصبّان في هذا الاتجاه تجسيدا للثقة التي أوليت إلينا بانتخابنا لعضوية المجلس ، ولن ندخر جهدا في العمل جنباً الى جنب مع جميع الاعضاء الآخرين في المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى حكومتي وإلى الاتحاد السوفياتي .

السيد آلاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أولا ، أرحب بكم ، سيدي الرئيس ، وأعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم ، وأنتم شخصية سوفياتية مرموقة وقائد بارز في حكومة الاتحاد السوفياتي التي يرتبط بها بلدي بعلاقات أخوية ، تتشرفون مداولات هذا المجلس .

لقد أبدى مجلس الامن مشابرة لم يسبق لها مثيل منذ غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس . فقد اتخذ ، وفي بعض الحالات في غضون ساعات قليلة ، عددا لا يحصى من القرارات . وللمرة الاولى في تاريخ المجلس ، أبدى رغبته في تنفيذ هذه القرارات .

لقد صوتت كوبا تأييدا للقرارات التي رفضت غزو الأراضي الكويتية غير المقبول والادعاء غير المشروع بضمها وخرق القواعد الدبلوماسية وكذلك تحويل المواطنين الأجانب الى رهائن . ولأسباب مبدئية ، نرفض سلوك حكومة العراق في هذا الصدد ونناشدها مرة أخرى الكف عن هذه التصرفات والامتنثال للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٣ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) .

ولا نزال نعتقد بوجود انسحاب القوات العراقية على الفور ودون شرط من الكويت واحترام سيادة الكويت واستقلالها الوطني ووحدتها الإقليمية . ونحن نرفض استخدام القوة بكل أشكالها محاولةً لحل النزاعات الدولية .

هذه المبادئ التي نعتبرها مقدسة والتي نلتزم جميعا باحترامها في حالة الكويت كما نحترمها في حالة أية دولة أخرى ، مبادئ أساسية بالنسبة لجميع شعوب العالم الثالث . ونرى أن من الضروري أن تُحترم هذه المبادئ في أقرب وقت ممكن بغية إنقاذ العالم ، ولاسيما شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، من كارثة يمكن وقوعها .

ووفد بلدي ، لنفس هذه الأسباب المتعلقة بالمبدأ ، رأى لزوما عليه ألا يجاري بقية أعضاء مجلس الأمن في مناسبات أخرى . ففي رأينا أن المجلس يقع على عاتقه عدد من الالتزامات بموجب الميثاق عليه أن يحترمها . ونرى أساسا أن على المجلس أن يشبث على المبدأ . ولا نعتقد أنه فعل ذلك في الماضي ، كما أنه لا يفعل ذلك الآن ، إذا نظرنا إلى سلوكه في قضايا أخرى . ولن أخوض في ذكر هذه القضايا بل سأكتفي بذكر بعض أسماء مألوفة لدى جميع الأعضاء ، مثل فلسطين ولبنان والفصل العنصري وقبرص ، وهناك كثير غيرها .

بل بالإضافة إلى ذلك ، افتقرنا إلى الشبث على المبدأ بالنسبة للقرارات التي اتخذها المجلس على عجل منذ شهر آب/أغسطس . فالمجلس الذي اتخذ القرارات بلباقة وفعالية ، الواحد تلو الآخر ، كان حذرا إزاء قيام دول عديدة بموجب المادة ٥٠ من الميثاق بتوجيه النداءات . وأنفقنا أكثر من شهر في محاولات للتوصل إلى اتفاق أدنى بشأن هذا الموضوع .

ولم يشبث المجلس على فرض العقوبات ، التي أؤكد مرة أخرى أنها في نظر وفد بلدي أعمال للإنسانية ، لأنها تحرم آلاف الابرياء ، بما فيهم الأطفال والمستنـون والنساء ، من حق أساسي لا يجوز لأحد أن يسلبه ، وهو حق الحصول على الأغذية الأساسية والرعاية الصحية السليمة .

ولم نشبث على المبدأ أيضا عندما تسرعنا باتخاذ قرارات دون انتظار المعلومات المناسبة من الأمين العام . فقد اتخذت بعض التدابير ووجهت بعض التهديدات ردا على انتهاكات مزعومة للحظر الاقتصادي المفروض على العراق ، في حين أننا حتى اليوم لم نتلق اتهامات حقيقية واحدا بتجاهل هذا الحظر .

والآن ، يُطلب من مجلس الأمن مرة أخرى الاعراب عن موقف يعتبر بمثابة تعزيز للتدابير الاقتصادية ضد العراق دون التوقف للتفكير في الآثار الضارة التي قد تترتب على ذلك بالنسبة للطرف الثالث التي ، إن أتت إلينا فيما بعد طالبة منا أن نتحمل مسؤولياتنا بموجب المادة ٥٠ من الميثاق ، قد لا تلقى إلا نفس مجلس الأمن القديم الذي يتصف بالحذر والبطء عندما يستجيب إلى طلبات الدول الأعضاء .

ومشروع القرار المعروض علينا يتضمن تهديدات واضحة بأن أساليب أخرى - أفترض أنها أساليب عسكرية - ستستخدم ضد العراق ، بالإضافة إلى تهديدات موجهة ضد أية دولة قد تتجاهل قرارات اتخذت بالفعل ، بالرغم من أنه حتى هذا اليوم لم نحصل على أية معلومات تدل على حدوث ذلك من جانب أي طرف ، بل اننا لم ننظر على الإطلاق في مزايم مفادها حدوث ذلك .

وبالإضافة إلى ذلك ، وهذا جوهر مشروع القرار ، إن من شأن هذه التدابير أن تمتد لتشمل الاتصالات الجوية الدولية بين العراق ودول أخرى بطريقة لا تمت بصلة في نظرنا إلى الميثاق الذي وقّعت عليه منظمة الطيران المدني الدولية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ أثناء الحرب ، ليبرر أنشطة المنظمة . ولم يكن من المستغرب أنه كان من الصعب إدخال إشارة محددة إلى ميثاق كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ وأحكامه الواضحة في مشروع القرار الأصلي .

ويرى وفد بلدي أن هذا النص استمرار لخط في التفكير لا يقربنا من تسوية للزمة بل من اندلاع للحرب .

وأود أن أسترعي الانتباه إلى الفقرة ١٣ من النص المعروض علينا . ومن المؤسف أن مقدمي المشروع لم يقبلوا طلبنا بطرح هذه الفقرة للتصويت المنفصل ، وتتضمن الفقرة صيغة طلبها ممثل الكويت من المجلس منذ بداية هذا الشهر . وقد نقل بحق معاناة حكومته وقلقها من جراء محنة سكان الكويت في ظل الاحتلال الاجنبي . واليوم ، وفي إطار مشروع قرار يتناول موضوعا مختلفا بالفعل ، يظهر المجلس أخيرا بعض الحساسية ، بما فيها الحساسية تجاه شعب الكويت الذي كنا نعتقد أنه يحتل مكان الصدارة في اهتماماتنا . ويأسف وفد بلدي أنه لن يكون من المستطاع طرح الفقرة ١٣

للتصويت المنفصل . ولو كان قد حدث ذلك لمَوّت وفد بلدي لمالحها . . ولكننا لن نَصوّت لمالح مشروع القرار في مجموعه .

إننا ندرك الرغبة في الانتقال بسرعة إلى التصويت ، ولهذا سأختتم بياني بالقول بأن المجلس احتاج ويحتاج وسيحتاج أن يكفل بقاء السلم والامن الدوليين ، وهذا أسمى تطلعات الميثاق . ولديّ نص قديم يذكّرنا من غابر العصور بأن هناك وقتا للتوتر والتهديدات واستخدام القوة ، وهناك وقت أيضا نهتم فيه باستتباب السلم . والاقتباس من سفر الجامعة . وقد حوّلته الشباب الأمريكي إلى أغنية شعبية في الولايات المتحدة والعالم أجمع منذ ٣٠ عاما :

"الكل شيء زمان ولكل أمر تحت السموات وقت :

..."

"للحب وقت وللبغضة وقت . للحرب وقت ولللمح وقت" . (الكتاب المقدس ،

جامعة ٣ : ١ و ٣ : ٨)

لنأمل في أن يتمكن المجلس في يوم من الايام ، وعاجلا لا آجلا ، من تكريس بعض الوقت للجهود التي لن تؤدي إلى حرب بل تعطي الغرمة للسلم .

لقد قال الواعظ أيضا ،

"الحكمة خير من القوة ، أما حكمة المسكين فمحتقرة وكلامه لا يُسمع" .

(الكتاب المقدس ، جامعة ٩ : ١٦)



الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمات

الرفيعة التي وجهها الى رئيس المجلس .

لم يبق متكلمون يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت . لذلك يشرع المجلس

الان في التصويت على مشروع القرار S/21816 .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إثيوبيا ، رومانيا ،

زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوت ديفوار ،

كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن .

المعارضون : كوبا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : كانت نتيجة التصويت كما يلي :

١٤ صوتا مؤيدا ، مقابل صوت واحد ، ولم يمتنع أحد عن التصويت . اعتمد مشروع

القرار باعتباره القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يريدون أن يدلوا ببيانات بعد التصويت .

السيد بيكر (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن استهل كلمتي بالإعراب عن مدى سعادة بلدي

إذ نراكم تتراأسون هذه الجلسة التاريخية . اعتقد أن اجتماعنا هنا اليوم هو اجتماع

غير عادي حقا . إذ أن هذه هي المرة الثالثة فقط في تاريخ المنظمة الذي يمتد ٤٥

عاما ، التي تعقد في جلسة لمجلس الأمن ويحضرها جميع وزراء خارجية الدول الاعضاء

الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن . ولكن من ناحية أخرى قلما واجهت الأمم

المتحدة عملا عدوانيا صافيا كالغزو العراقي للكويت . ونادرا ما توحد المجتمع

الدولي بهذا الشكل وصمم على ألا يكتب للعدوان النجاح .

إن للأعمال عواقبها . وما يتعرض للخطر ، باعتقادي ، واضح . فلو سمح المجتمع

الدولي للعراق بأن يحتل جارا مغيرا ويقوم ببساطة بمحوه من على الخريطة ، فإن هذا

سينطوي على رسالة تمل حد الكارثة . إن امال عالمنا في عهد جديد أكثر سلماً بعد الحرب الباردة سوف تخبو إن لم تتلاش تماماً . وإن ميثاق الأمم المتحدة سوف ينتقم من قيمته بدرجة كبيرة في نفس اللحظة التي تقترب فيها الامال المعلقة عليه من التحقيق أكثر من أي وقت آخر في التاريخ .

إنني إذ أتكلم باسم الولايات المتحدة الأمريكية أود أن أبلغ المجلس بأن امالنا في عالم أفضل امال حقيقية . فميثاق الأمم المتحدة يجسد قيم الشعب الأمريكي وقيم كل الشعوب التي تعرف أنه لا يمكن أن يسمح للقوة وحدها أن تصنع الحق . إن العدالة الأساسية وإيلاء الاعتبار الحيف لمصالحنا قد أديا الى تضامن البلدان بشكل لم يسبق له مثيل حول هذه القضية . فنحن نشارك في نضال عظيم واختبار للإرادات . وببساطة لا يمكن أن نسمح لأطماع دكتاتور أو لتهديداته بأن تدوس بالاقدمام على امالنا وطموحاتنا .

لأبد أن يكون هدفنا واضحاً ، ولأبد في الوقت نفسه أن يكون مفهومهما واضحاً للجميع ، بما في ذلك حكومة العراق وشعبها . إن قراري مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٣ (١٩٩٠) يرسمان الطريق الى تسوية الازمة : أي انسحاب العراق انسحاباً كاملاً وفورياً وغير مشروط من الكويت ، وإعادة الحكومة الكويتية الشرعية ، وبالطبع الإفراج عن جميع الرهائن . وريثما يتم ذلك قام المجتمع الدولي ، من خلال القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وقراراته التالية ، بفرض عقوبة كبيرة ومتصاعدة على العراق عن كل يوم يمر دون أن يتخلى عن عدوانه .

لقد بدأت هذه العقوبات تحدث أثرها واللفة الخصامية الصادرة عن بغداد لا يمكن أن تعوض عن أخطار العزلة . إن التهديدات لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد معاناة شعب العراق ، وهي معاناة لا ضرورة لها . لقد حوصر العراق لأن أعماله الوحشية فصلته عن مجتمع الأمم . وببساطة لا يمكن أن تسير الأمور كالمعتاد . وفي الواقع لا يمكن أن تجري تبادلات اقتصادية مع العراق على الإطلاق .

اليوم تؤيد الولايات المتحدة ، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في هذا المجلس ، قراراً جديداً وتدابير جديدة .

أولا ، نعلن صراحة إن القرار ٦٦ (١٩٩٠) سوف يشمل حركة الطيران التجاري . وهذا يوضح مرة أخرى أن المجتمع الدولي على استعداد لسد أي شفرة في عملية عزل العراق .

ثانيا ، نوافق على النظر في اتخاذ إجراءات ضد أي حكومة قد تحاول تجنب هذا الحجر الدولي . لا يجوز لأي إغراء أو كسب بسيط أن يجعل أي حكومة تتواطأ مع هجوم العراق على الشرعية الدولية والسلوك اللائق بل إنني أذهب الى حد القول إنه كلما كان تطبيق الجزاءات أشد كانت احتمالات الحل السلمي لهذا الصراع أكبر .

ثالثا ، نذكر حكومة العراق بأنها ليست حرة في أن تتجاهل ببساطة التزاماتها الدولية ، وبخاصة الاحكام الإنسانية لاتفاقية جنيف الرابعة . فكل يوم يمر يستهزئ فيه المسؤولون العراقيون بالقواعد الأساسية للياقة والحشمة يجعل من الصعب بدرجة أكبر على العراق أن يستأنف مكانه في حظيرة المجتمع الدولي وأن يصلح ما أحقه من ضرر . وفيما يتعلق بهذه النقطة ، أود أن أنه بطلب الجامعة العربية بدفع التعويضات .

لقد شُرد آلاف الناس الأبرياء أيضا . لهذا تؤيد الولايات المتحدة اتباع نهج منسق وموحد نحو تقديم المساعدة الى اللاجئين وجهود الإغاثة . وتعيين صدر الدين أغاخان يمثل خطوة كبيرة في هذا الاتجاه .

رابعا ، إن المجلس ينذر حكومة العراق بأن الاستمرار في عدم امتثالها قد يؤدي الى اتخاذ إجراءات أخرى ، بما في ذلك الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . لقد أبدى المجتمع الدولي رغبته في استنفاد كل إمكانية سلمية لحل هذه المسألة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . غير أننا جميعا ندرك إدراكا جيدا أن الميثاق يتوخى إمكانية اتخاذ المزيد من التدابير الفردية والجماعية لصد العدوان والانتهاكات الصارخة للقوانين الإنسانية الدولية .

السيد الرئيس ، لقد تحدثت باسمنا جميعا عندما قلتم في وقت سابق من هذا اليوم إن "هذه إهانة كبرى للإنسانية بأسرها . وفي سياق الأحداث الاخيرة ينبغي أن نذكر الذين يعتبرون العدوان شكلا مقبولا من أشكال السلوك أن الأمم المتحدة لديها القوة لقمع أعمال العدوان" . وواصلت حديثكم بقولكم إن "هناك شواهد كافية على أن هذا الحق يمكن ممارسته . وسيمارس لو استمر الاحتلال غير الشرعي للكويت" .

أعتقد أن من المهم أن نؤكد أن العقوبات التي اعتمدها ترمي الى عكس اتجاه السياسات العدوانية لحكومة العراق . وهي لا تستهدف الشعب العراقي ، الشعب الذي أُجبر على أن يعيش تبعات سياسة مظلمة تماما .

لقد أقر المجلس بأن عقوباته ، كما في حالة أي اضطراب ، يمكن أن تكون باهظة التكاليف بالنسبة لكثير من الدول الاعضاء . ومن واجبا أن نتأكد من أن أية دولة لن تصاب بالشلل بسبب وقوفها الى جانب مبادئ النظام الدولي . ولقد ضافرت الولايات المتحدة جهودها مع دول أخرى من أجل القيام بجهد دولي متضافر لتقديم المساعدة للذين يحتاجون إليها حاجة ماسة .

إن انتهاء الحرب الباردة يعني أمورا كثيرة ، وقبل كل شيء يعني عودة مولد الامل . إن آفاق الديمقراطية وحقوق الإنسانية والكرامة الوطنية والتقدم الاقتصادي قد امتدت جميعا . وكانت النتيجة عودة مولد الأمم المتحدة أيضا . وفجأة إن رؤيا الميثاق ومرجاة التعاون الدولي تبدوان قريبتي المنال . ففي أمريكا الوسطى وفي ناميبيا وريما ، فيما نأمل قريبا ، في كمبوديا وأفغانستان ، تقدم هذه المنظمة اسهاما عظيما بوصفها صانعة السلام . وتبدأ في النهاية التحكم في انتشار المصراعات ، كبيرها وصغيرها ، التي ابتزت من الإنسانية ثمننا باهظا .

والآن فإننا نواجه جميعا تحديا فائقا للأمم المتحدة ولكل ما تمثله . فلكي تنفي الأمم المتحدة بمهمتها ، ولكي يسود السلم ، لا ينبغي أن يسمح لقائد العراق بأن يكسب من هجومه على آداب السلوك والقيم الانسانية الاساسية . ينبغي أن نفعل ما تتطلبه العدالة والشرف والسلام الدولي منا : يجب أن نعكس اتجاه عدوان صدام حسين الوحشي .

السيد دوماس (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن ارتياحي إذ أراكم تحتلون مقعد الرئاسة وتوجهون أعمالنا التي سبق أن وصفت بأنها تاريخية . وهذه التهاني موجهة اليكم شخصيا بوصفكم شخصية بارزة من جميع النواحي لكنها موجهة أيضا الى بلدكم الذي تربطه ببلدي علاقات صداقة متينة وعريقة .

إن الوضع الجديد للعلاقات الدولية يسمح لمنظمة الأمم المتحدة بأن تبني التضامن في التعامل مع الأوضاع المطروحة عليها بغية النهوض بهذا النظام الدولي الجديد الذي نتمناه جميعا كل التمني . فهو يستهدف أساسا ، حسبما أكد يوم أمس رئيس الجمهورية الفرنسية أمام الجمعية العامة ، ضمان سيادة القانون والعدل في كل أرجاء العالم على القوة والتعسف . والحظر هو أداة هذه السياسة في هذه الحالة المطروحة علينا ، حالة الخليج .

والقرار الذي اتخذناه توا وهو القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) يعزّز ، بالنسبة للنقل الجوي ، وسائل المراقبة على غرار القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) بالنسبة للنقل البحري : إنه يربط إذن التحليق في المجال الجوي الوطني للطائرات المتجهة الى العراق والكويت بضرورة توقفها هناك لأغراض التفتيش . وثانيا ، يسمح هذا القرار باتخاذ بعض التدابير القسرية في حدود تتمشى مع القانون الدولي ، دون أن تعرّض للخطر المسافرين وأمن الطائرات .

وذلك يعني أن هذا القرار يستجيب تماما للشواغل التي أعربت عنها الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية والدول الاعضاء في اتحاد أوروبا الغربية لدى اجتماعها في ١٨ أيلول/سبتمبر في باريس . كما أن هذا القرار أحد التدابير التي رآها رئيس الجمهورية الفرنسية لازمة غداة انتهاك حرمة بعثتنا الدبلوماسية في الكويت .

وهذا القرار هام بمنطوقه وأيضا بمغزاه فهو يبين ثقتنا بسياسة الحظر المرغوب فيها والمقررة والمنفذة من جانب المجتمع الدولي منذ ٦ آب/أغسطس . وإن اتخاذه سيطمئن الذين يتساءلون عن فعالية هذه السياسة . وسيجعل الذين قد يفرون

بالخروج عليه يواجهون مسؤوليات أعمالهم . كما أنه سيدلل للذين تعاني اقتصاداتهم  
أشد المعاناة على عزمنا وتضامننا .

إن الحظر سلاح سلم ، وبهذه الروح قرّر المجلس الحظر ، وبهذه الروح تحددت  
بصرامة وسائل مراقبته وستستكمل فيما بعد إن كان ذلك ضروريا .

وأود أن أغتنم الفرصة للترحيب بالعمل المثالي الذي أنجزه مجلس الأمن منذ  
بداية هذه الازمة . فالمجلس وهو تعبير عن مجتمع الأمم بأكمله وبكل تنوعه يعمل من  
أجل أن تحترم الشرعية الدولية التي تشكل الأمم المتحدة وديعها .

إن إجماع المجتمع الدولي بيّن بحق أن هذه الازمة ليست نابعة من المواجهة  
بين الشمال والجنوب . على العكس إن ذلك الإجماع أساس الاقتناع بأن النظام الدولي  
الجديد الأكثر سلما وتضامنا في متناولنا . كما أن هذا الاجماع يؤكد أن هذه الحالة  
ليست حالة عداء بين البلدان الغربية والعالم العربي ، فالعالم العربي يدرك أن  
الازمة الحالية التي اندلعت في إطار نزاع بين دولتين من أعضائه جعلته نفسه الضحية  
الاولى . إن لفرنسا رغبة واحدة هي أن يجد العالم العربي في إطاره أساليب الحل  
السياسي .

إن قرارات مجلسنا تبين وتحدد المبادئ التي ينبغي أن ينطلق منها أي حل .  
والعالم العربي ينبغي أن يضمن أن جميع الظروف التي أدت الى الازمة لن تتكرر . هذا  
هو معنى رسالة فرنسا التي أعرب عنها رئيس بلدي يوم أمس . ينبغي أن نفكر بلفظة  
السلم بغية أن تقام بين دول المنطقة ، ولا سيما بين العراق والكويت ، علاقات تضمن  
السلم والأمن في الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية

لفرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد كلارك (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ

ببياني بالإعراب عن عظيم سروري إذ يتراءى هذه الجلسة التاريخية ووزير خارجية البلد الصديق لكندا والمجاور لها الاتحاد السوفياتي .

إن اجتماعنا بعد ظهر اليوم على مستوى وزراء الخارجية يمثل لحظة غير عادية في تاريخ الأمم المتحدة ومجلس الأمن . انه شهادة واضحة على الخطورة التي ننظر بها جميعا الى الحالة الخطيرة في الخليج الفارسي . منذ قام العراق بغزوه الإنفرادي دون استفزاز لدولة الكويت ذات السيادة ، يعمل مجلس الأمن باستمرار لمحاولة التوصل الى تسوية سلمية لهذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين .

إن كندا تدين إدانة قاطعة غزو العراق للكويت ، لقد كان الغزو بوضوح عملا من أعمال العدوان السافر من جانب دولة ضد دولة أخرى مجاورة لها ، وانتهاكا صارخا للقانون الدولي ، وتحديا لمبادئ النظام الدولي الذي يعتمد عليه السلم العالمي . والتحدي الذي يواجهنا هنا اليوم هو أن نواصل جهودنا الجماعية لدفع صدام حسين الى الانسحاب من الكويت واستعادة الحكومة الشرعية .

(تكلم بالفرنسية)

بوسعنا أن نشعر بفخر جماعي بالاجماع الذي تكلمت به هذه الهيئة ، المرة تلو المرة ، خلال الشهرين الماضيين . وقد رددت صوتنا الغالبية العظمى للدول الاعضاء في الأمم المتحدة . إن هذه الازمة خطيرة دون شك ، إلا إن الرد الموحد لبلدان الشرق والغرب ، الشمال والجنوب التي وقفت صفا واحدا يبعث على الأمل في العمل الجماعي مستقبلا عن طريق الأمم المتحدة .

إن القرارات التي أصدرها المجلس تذكر بعبارات واضحة الطريق الذي يجب على العراق أن يتبعه إذا ما كان يرغب في استئناف شغل مكانه بوصفه عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي . إنه يجب أولا وقبل كل شيء أن ينسحب بالكامل وبغير شرط من الكويت . ويجب على العراق أن يسمح للراغبين في مغادرة العراق والكويت بأن يفعلوا

ذلك . وإن الكنديين يشعرون بالفزع وهم يرون مواطنيهم يحتجزون ضد ارادتهم . وبمجرد تنفيذ العراق لهذه التدابير بالكامل ، سيُرحَّب به ليحل منازعاته مع جيرانه عن طريق القنوات القائمة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، بما في ذلك الأمم المتحدة ، وهي القنوات التي كان ينبغي له أن يلجأ إليها في المقام الأول .

#### (واصل الكلمة بالانكليزية)

إن الصوت الوحيد الذي تكلم به المجتمع الدولي ، وتنفيذ قرارات هذا المجلس بواسطة الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، لم يكونا بغير ثمن بالنسبة للعديد من تلك الدول . وأود أن أقدم تحية خاصة إلى الأفراد الذين دفعوا والبلدان التي دفعت ثمننا غالبا لالتزامها بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة ، وحكم القانون الدولي والكرامة الانسانية .

لقد كانت كندا خلال هذه الازمة نشطة على ثلاث جبهات : دبلوماسيا ، سواء هنا في الأمم المتحدة أو شنائيا ، وعن طريق المساعدة الاقتصادية والانسانية لاكثر المتأثرين ضرا ، وعسكريا بارسال سفن وطائرات إلى الخليج .

إن كندا ترى أن هذه الهيئة أداة رئيسية للعمل الدولي الجماعي لضمان انسحاب العراق من الكويت . لقد اتخذنا خطوات هامة معا ، ونتخذ خطوة اضافية اليوم . فلا يساورنا شك في أن هذه الهيئة على استعداد لاتخاذ خطوات أخرى اذا لم يتحرك العراق بسرعة للقيام بتنفيذ ما يطلب منه ، المرة تلو المرة .

إن القرار الذي اتخذته حكومة كندا بارسال سفن وسرب من الطائرات إلى الخليج للمشاركة في الجهد الدولي لردع أي مزيد من العدوان العراقي ولضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة تعبير حي عن التزامنا الوطني بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة .

إننا نشعر جميعا بمحنة عشرات الآلاف من النازحين الذين فروا من العراق أو الكويت ، تاركين وراءهم أمتعتهم الشخصية وآمالهم في حياة أفضل لأنفسهم ولأطفالهم ، للعيش في مخيمات للاجئين أقيمت على وجه السرعة . ولقد استجابت الحكومة الكندية بسرعة لحالتهم المساوية .



لقد اتخذ المجلس اليوم قراره التاسع الذي شاركت في تقديمه كندا رداً على غزو العراق للكويت . لقد درس كل قرار بشأن ، واتخذ كل بلد هنا قراره بما يتمشى تماماً مع خطورة الحالة وآثارها الممكنة . وهذا ينطبق تماماً وبشكل خاص على القرار الذي أصدرناه اليوم ، والذي يرد على التجاهر السافر المستمر لحكومة العراق لقرارات مجلس الأمن واردة المجتمع الدولي .

إن القرار الذي أصدرناه اليوم يُحكم العقوبات المفروضة على العراق ويحدد الوسائل التي تُكفل بها فاعليتها . لكنه يفعل أيضاً أكثر من ذلك . إنه يؤكد لحكومة العراق أن استمرارها في عدم الامتثال لقرارات هذا المجلس يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ المجلس إجراء آخر بموجب ميثاق الأمم المتحدة بما يحمله هذا من آثار أشد .

إن جهودنا الدبلوماسية للتوصل إلى حل سلمي عاجل لهذه الازمة ستتواصل في الأيام المقبلة . وكندا إذ تبذل هذه الجهود سنعمل على نحو وثيق مع زملائنا في المجلس ومع بلدان المنطقة . إن تضامن المجتمع الدولي ومجلس الأمن استجابة لهذه الازمة يستحق الإعزاز ، وسنعمل دون توقف على ضمان الحفاظ عليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية

لكندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد هيرد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقول أولاً إنه من دواعي السرور الحقيقي أن نجتمع هنا تحت رئاستكم لهذا الاجتماع غير العادي الضروري لمجلسنا .

منذ خمس سنوات اجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الأمن حول هذه المنصة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، واعتقد أن ذلك الاجتماع كان بداية الجهود التي تبذل لجعل الأمم المتحدة تعمل بكفاءة أكبر ، ولانهاء الشلل الذي دام خلال سنوات الحرب الباردة وحال دون قيام الدول الدائمة العضوية والمجلس بأسره الوفاء بمسؤولياتها من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين .

إننا نبني الآن على أنقاض الستار الحديدي نظاما دوليا جديدا أفضل . وعليه  
أن نعزز عادة التعاون الجديد هذه إذا ما كان لنا أن نتخلى عن الكراهية وسفك  
الدماء اللذين أشارا الغزاع في هذا القرن حتى الآن .  
إن استيلاء العراق على الكويت يواجه عالم ما بعد الحرب الباردة هذا بأول  
اختبار حاسم . وحتى الآن فإن علامات الرد جيدة . والامم المتحدة ، ولأول مرة في  
تاريخها ، تتصرف على النحو الذي انتواه الآباء المؤسسون . إن الولايات المتحدة ،  
والاتحاد السوفياتي ، والصين ، وأوروبا الغربية والشرقية ، واليابان وغالبية كبرى  
من البلدان العربية والإسلامية تقف معا في تحالف فريد لهزيمة العدوان . وعلى هذا  
العمل المستمر من جانبنا جميعا تعقد الآمال في حياة أفضل .

إن غزو العراق لدولة عضو في الأمم المتحدة كان في حد ذاته عدوانا صارخا ، وانتهاكا للقانون الدولي ، بالنظر الى الغشائات الأكبر المتمثلة في نهب الكويت والمعاملة الوحشية للرهائن الأجانب والكويتيين على السواء . ولكن الأمر سيكون أكثر سوءا إذا أصبحت معاملة العراق للكويت نمطا للعلاقات الدولية في السنوات المقبلة . يجب ألا يسمح بذلك ، وهذا هو مرتبط الغرس في هذه السلسلة من المناقشات .

ويمكن أن يقال إن العدوان ، ومحو دولة صغيرة ، والسلب وإساءة معاملة الرهائن ، أقدم نمط في العالم ، ولكن يجب ألا نسمح لهذا النمط بأن يعود كمرض كنا نظن أننا بدأنا نتخلص منه شيئا فشيئا . وعلى المجلس أن يتولى علاجه على نحو حازم ومناسب .

لقد تطلع ممثل كوبا ، في البيان الذي أدلى به قبل التصويت ، الى اليوم الذي يركز فيه مجلس الأمن جهوده على السعي من أجل السلام والحلول السلمية لمشاكل العالم . ولكنني أقول لممثل كوبا إن ذلك اليوم هو يومنا هذا . فإننا ، بإصدار هذا القرار ، على وجه التحديد ، وتشديد الجزاءات وجعلها أكثر فاعلية ، نعمل على القضاء على العدوان بالطرق السلمية ، ووضع حل سلمي لهذه الازمة .

هناك بلدان صغيرة كثيرة لديها من الأسباب ما يجعلها تخشى الاهتمامات غير الودية لجار لها أكثر قوة . وهناك حدود دولية كثيرة يشعر طرف أو آخر بالاستياء من وجودها . وفي ظل طبيعة الإنسان ، فقد يظهر - هناك احتمال بأن يظهر ، بين وقت وآخر ، طفاة ودهماويون تسحرهم فكرة الظهور أمام الكاميرات وإعلان أن هذا الإقليم أو ذاك قد تم توحيد مع الوطن الأم . وإذا ما سمح لمدام حسين بأن يخرج بفنائم الغزو ، فسيحذو حذوه معتدون آخرون ، وهو ما لا يمكن أن نسمح بحدوثه .

لا أحد منا حول طاولة المجلس هذه ، ولا من الجماهير التي تمثلها ، يتلذذ بفكرة الحرب . لهذا فإن الرئيس مدام حسين يخطئ تماما عندما يصفنا بأننا دعاة حرب . فهو الذي استعمل القوة . ولكن ، لأن الغزو تم بسرعة فائقة ، يجري أحيانا إغفال حقيقة أن جنودا كويتيين ماتوا دفاعا عن بلدهم بعد عمل من أعمال الحرب

العلنية . وتلك حقيقة من حق وزير خارجية الكويت الذي يسعدني كثيرا أن أراه في مكانه هنا أن يذكرنا بها . إن التهديد الذي يتعرض له أمن الخليج واستقراره يأتي من العراق ، وهذا ما دعا هذا الائتلاف الكبير من قوات حفظ السلام الى التجمع هناك . والقضية ليست قضية الولايات المتحدة ضد العراق ، إنها الدول متحدة ضد العراق . كل عضو في هذا التحالف ضد العدوان يريد أن يرى استقلال الكويت وقد عاد اليها بالطرق السلمية ، لهذا علينا أن نبذل قصارى جهدنا لجعل حظر الأمم المتحدة ضد العراق فعالا . ولهذا اجتمعنا اليوم ، وصوتنا منذ قليل لنضيف لبنة أخرى الى الحائط الدولي الذي يجري بناؤه حول هذا المعتدي .

وهكذا يكون النجاح في هذا الجهد أمرا لا غنى عنه لنا جميعا ، وياحبذا لو أمكن تحقيقه بالطرق السلمية . وهذا الائتلاف العريض ، هذا التضامن بين الأمم ، عليه أن يمحو العدوان ، وأن يعيد الشرعية الى الكويت ، ويؤمن الإفراج عن الرعايا الأجانب المحتجزين رهائن . وفي قيامنا بذلك ، لا نحقق العدالة للكويت فحسب بل يمكننا أيضا أن نعزز الآمال في قيام نظام عالمي أكثر أمنا ، نظام يقوم على تنفيذ قرارات هذا المجلس لا على رفضها ، سواء كان ذلك في الشرق الاوسط أو في أي مكان آخر . وفي الطريق الآخر يكمن الفشل والقضاء على الآمال في مستقبل أفضل ، إذ أن ذلك يتركنا مرة أخرى - كما حدث كثيرا من قبل - في عالم يكون فيه المبدأ الذي يوجه العلاقات الدولية هو الغرض التي تتخللها انفجارات عنف مدمر .

هذا هو جوهر المناقشات التي تجري تحت قيادتكم سيدي الرئيس . ولهذا لا بد للمعتدي أن يخسر . ولهذا لا يمكن أن تستريح بلادي ولا الأمم المتحدة الى أن يتحقق هذا الهدف .

السيد باسيو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن

انضم الى المتكلمين الآخرين الذين سبقوني في التعبير عن سرور وفد بلادي إذ يراكم ، سيدي الرئيس ، تتولون رئاسة هذه الجلسة لمجلس الأمن .

يجتمع مجلس الأمن اليوم في ظل ظروف غير عادية . وخلفية اجتماع اليوم  
مأساوية . ففي خضم أزمة ، اتخذ مجلس الأمن لتوه قرارا آخر لمتابعة القرارات التي  
اتخذت منذ أوائل آب/أغسطس ، في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وهذا  
القرار الجديد يتبع ، منطقيا ، الإجراء الذي اتخذته المجلس من قبل للتعامل مع غزو  
العراق لدولة الكويت واحتلاله لها ، والوصول بالازمة الى نهاية سلمية .

وإذ نأخذ في الاعتبار حقيقة أن مجلس الأمن المقصود به أن يتصرف بوصفه الهيئة  
العليا للأمن الجماعي ، يحدونا الأمل في أن يضيف عقد هذا الاجتماع على مستوى وزراء  
الخارجية مزيدا من التأكيد الى الإجراء الذي اتخذته المجلس لحل الازمة .

وفي رأينا أن اتخاذ قرار اليوم سيعطي إشارة واضحة بشأن تصميم مجلس الأمن  
على مواصلة تأييد مبدأ الأمن الجماعي وتعزيزه .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض بإيجاز المبادئ التي تستند اليها فنلندا في  
سياستها المتعلقة باحتلال العراق للكويت .

إن فنلندا ، بوصفها بلدا صغيرا محايدا ، لديها مصلحة حيوية في النهوض بوضع  
نظام عالمي سلمي ورشيد يقوم على نظام الأمن الجماعي العالمي المنصوص عليه في  
الميثاق . والأمن الجماعي ، في واقع الامر ، ينطوي على حقيقة أن أمن الكويت هو أيضا  
أمن جميع الدول الأخرى ، ولاسيما الدول الاعضاء الصغيرة .

وتعارض فنلندا أن تقوم دولة باستعمال القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال  
السياسي لأي دولة أخرى . ونحن ضد الاحتلال الناجم عن مثل هذا الاستعمال للقوة ،  
ونؤمن بأن جميع المنازعات بين الدول يجب أن تسوى بالوسائل السلمية .

ونعتقد أنه يجب ألا تقوّض سلطة الأمم المتحدة وهيبتها بالتهاون - في انتهاك  
مارخ للميثاق - إزاء قيام دولة عضو بضم دولة أخرى .

وحقيقة أنه لم يكن في الإمكان دائما في الماضي تطبيق قواعد الفصل السابع من  
الميثاق واستجماع القوة الجماعية للمجتمع الدولي ضد العدوان ، ليست حجة لمعارضة  
تطبيق جزاءات فعالة اليوم .

نريد أن نعيش في عالم يُحترم فيه ميثاق الأمم المتحدة ، ويعرف فيه الجميع أن مجلس الأمن ، إذا لزم الأمر ، لديه الإرادة والقدرة على استعمال الأدوات المتوفرة له على نحو فعال . وهذا ما يدلل عليه المجلس الآن باتخاذ إجراءات ملموسة .

هناك رسالة واحدة لا يمكن التأكيد عليها بما فيه الكفاية وسط هذه الازمة ، وهي أن المجتمع العالمي يريد نتيجة سلمية للازمة الناجمة عن غزو الكويت واحتلالها . وهذه النتيجة لابد أن تستند الى قرارات مجلس الأمن . إننا نعرف أن جهودا مخرقة قد بُذلت لإقناع العراق بأن يتخلى عن سياساته المظللة والخطيرة الحالية ، وأن ينسحب من الكويت . ونعرف أن الأمين العام موجود دائما وعلى استعداد لإجراء مزيد من المناقشات مع القيادة العراقية ، لو أن مثل هذه المناقشات ستكون مفيدة . والطريق الى النتيجة السلمية واضح المعالم . أما المطلوب فهو أن يختار العراق ذلك الطريق وأن ينفذ بالكامل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن .

وإذا نظرنا إلى ما وراء الحالة الراهنة فإننا نرى أن هناك حاجة إلى بذل جهود دولية على المدى الطويل للشهوض بالسلام والاستقرار في كامل منطقة الشرق الأوسط متى تم وضع حد لاحتلال الكويت . وستحمل بلدان المنطقة المسؤولية الرئيسية في هذه الجهود . ويمكن أن تساعد في ذلك الأمم المتحدة والدول الأخرى الأعضاء وفقاً لمبادئ الميثاق . وفنلندا على استعداد للقيام بحصتها .

إن الأمم المتحدة التي تمثل الإرادة الجماعية والقوة الجماعية للمجتمع الدولي ، تواجه الآن تحدياً . ولا بد من مواجهة هذا التحدي . وستكون فوائد ذلك إيجاد قدر أكبر من الأمن والعدالة وفرص أفضل للتنمية العادلة للجميع .

السيد موشوبيكوا كاليمبا وا كاتانا (زائير) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود باسم وفد بلادي أن أهنئكم وأشكركم على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن على المستوى السياسي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن بغية النظر مرة أخرى في الوضع السائد في الخليج الفارسي .

بتاريخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٠ استيقظ العالم مذهولاً بالأحداث التي وقعت في الخليج . لقد ارتكب العراق ، الدولة العضو في الأمم المتحدة ، والعضو في حركة بلدان عدم الانحياز ، والعضو في جامعة الدول العربية ، عملاً عدوانياً بأن غزا الكويت ، الدولة ذات السيادة والكاملة العضوية في المنظمات الأنفة الذكر . وقد قوبل هذا العمل ، المنافي لجميع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول ، بالاستهجان والإدانة في العالم كله .

وتمثل رد فعل مجلس الأمن ، الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة الذي يخول له الميثاق بصيانة السلم والأمن الدوليين ، في اتخاذ السريعة للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي طالب المجتمع الدولي فيه بانسحاب العراق فوراً ودون أي قيد أو شرط من الكويت واستعادة سيادتها واستقلالها الوطني وسلامتها والسلطة الشرعية لحكومة الكويت .

إن بلدي ، زائير ، يؤكد من جديد على أحكام القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ويعتقد أن هذا القرار ، إذا قبله العراق ونفذه ، يوفر أفضل حل ممكن ، والسبيل الوحيد ، لتفادي وقوع صراع كبير في المنطقة .

(السيد موشوبيكوا كاليمبا  
وا كاتانغا ، زائير)

لقد كانت زائير ، التي صوتت باستمرار لصالح جميع قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة الخليج وشاركت أحيانا في تقديمها ، تأمل في أن تلقى هذه الرسائل الواضحة والدقيقة المرسلة إلى بغداد استجابة مؤاتية . إلا أن العراق رد على جميع هذه الخطوات المتخذة سعيا إلى تسوية مشرفة وسلمية لازمة بالإهانة والاستفزاز .

وإن المجتمع الدولي ، باتخاذ القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) في هذه الجلسة ، بعد أن اتخذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، يود أن يبعث برسالة أخرى إلى السلطات في بغداد بشأن تتوقف عن تحدي عزمته المتمثلة في أن يضمن في الظروف الحالية الأمن الجماعي لجميع دوله الاعضاء .

ولا تود زائير بهذا القرار الذي اتخذناه توا أن تجعل العراق يركع وإنما ترغب في أن تكفل عدم لجوء أية دولة ، مهما بلغت قوتها ، إلى استخدام القوة العسكرية الفاشمة لسحق الدول الضعيفة .

إن مجلس الأمن ، إذ لجأ إلى الفصل السابع من الميثاق ، وهذا أمر نادر في تاريخ منظمتنا ، يواجه العراق بمسؤولياته إزاء العالم ويطالبه بسحب قواته دون قيد أو شرط من الكويت كيما تتمكن القوات المتعددة الجنسيات المرابطة في المنطقة بناء على طلب الحكومات ذات السيادة من الانسحاب بدورها . وزائير تتعهد بذلك . وإذا بطلت أسباب الازمة فإن أثارها ستزول أيضا .

السيد كيان كيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): السيد

الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أحييكم بمناسبة رؤاستكم للجلسة الحالية لمجلس الأمن . وإنني على اقتناع بأن هذه الجلسة المعقودة على المستوى الوزاري ستسير تحت قيادتكم سيرا هادئا . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة . لقد بذل جهودا حميدة لتعزيز دور هذه المنظمة العالمية في صيانة السلم وتشجيع التنمية وتعزيز التعاون .

إن الموقف الثابت لحكومة الصين يتمثل في أن العلاقات بين الدول ينبغي أن تقوم على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي وأنه ينبغي احترام استقلال جميع



البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وما فتئت الصين تعارض ، في ميدان العلاقات الدولية ، الغزو المسلح وقيام دولة ما بضم دولة أخرى ذات سيادة ، وتدعو إلى حل النزاعات بين الدول عن طريق الحوار السلمي والتشاور الودي دون اللجوء إلى القوة . واستنادا إلى هذه المواقف القائمة على أساس المبادئ ، صوتت الصين لصالح قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، بما في ذلك القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) الذي اتخذتوا ، بغية صيانة القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية واستعادة السلم والأمن في منطقة الخليج .

ومن المؤسف أن العراق لم يظهر أية إرادة سياسية حتى الآن للتقيد بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وإننا ندعو الحكومة العراقية إلى أن تصفي إلى التطلعات القوية التي تراود المجتمع الدولي ، وأن تتخذ موقفا تعاونيا تجاه مجلس الأمن ، وأن تتوقف في الحال عن احتلالها للكويت وأن تسحب قواتها من ذلك البلد . وبغية الحفاظ على السلم العالمي واستعادة السلم والأمن في منطقة الخليج ، تدعو حكومة الصين إلى الحل السياسي لازمة الخليج الراهنة وبالطرق السلمية . ونحن نؤيد الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن ، ونؤيد أيضا الجهود المكثفة التي تبذلها الدول العربية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وبالإضافة إلى ذلك ، تؤيد الحكومة الصينية الأمين العام للأمم المتحدة في الجهود المستمرة التي يبذلها من أجل الوساطة واستخدام مساعيه الحميدة . ولا يزال التوتر الحالي في منطقة الخليج يزداد باستمرار ، وهذا ينطوي على خطر نشوب نزاع أوسع . ونحن نفهم ونحترم الخطوات الدفاعية الضرورية التي اتخذتها بعض بلدان الخليج من باب ضمان أمنها . وفي الوقت ذاته فإننا نعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة التوتر الخطير السائد الآن . ونحن من حيث المبدأ لا نؤيد المشاركة العسكرية للدول الكبرى في الخليج ، لأن هذه المشاركة لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الوضع . وإننا ندعو البلدان المعنية إلى ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس للحيلولة دون زيادة تفاقم الوضع . واستخدام القوة تحت أية ذريعة أمر غير مقبول لنا .

لقد موثنا لصالح قرارات مجلس الأمن إيماننا منا بأنها ترمي إلى الترويج لإيجاد تسوية سلمية لازمة الخليج بالوسائل السلمية .

وأود أن أؤكد هنا على أنه ينبغي للبلدان المعنية ، في تنفيذها لاحكام القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) ، المتعلق بالطيران المدني ، أن تتقيد بدقة بالشروط ذات الصلة في القانون الدولي ، وأن تتخذ خطوات صارمة لمنع وقوع أي عمل قد يعرض للخطر سلامة الطائرات المدنية وركابها .

ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء محنة الرعايا الاجانب داخل العراق والكوييت ، ونطالب بضمانات لسلامتهم الشخصية وحريتهم واحتياجاتهم الاساسية . ونتعاطف تعاطفا قويا مع البلدان التي تعاني من صعوبات اقتصادية ناجمة من تنفيذها للقرارات الخاصة بفرض الجزاءات . ونأمل أن يتخذ مجلس الامن والمجتمع الدولي التدابير العملية والفعالة اللازمة لتخفيف تلك الصعوبات .

إن المجتمع الدولي يرنو الى تحقيق تسوية مبكرة لازمة الخليج ، كما يرغب المجتمع الدولي في تحقيق تسوية سياسية شاملة لمسألة الشرق الاوسط . ونحن على اقتناع بأن حل أزمة الخليج ومسألة الشرق الاوسط سيؤدي الى إقرار سلم وأمن دائمين في المنطقة .

لقد جعلت أزمة الخليج الناس يتفكرون في مسألة نوع النظام الذي ينبغي إقامته في العالم حتى يتسنى الحفاظ على السلم . ونرى انه قد ثبت من تاريخ ما بعد الحرب أن نوع النظام القائم على القوة العسكرية واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها لن يمد في النهاية ، بينما المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل لسيادة الدول و سلامتها الاقليمية ؛ وعدم الاعتداء المتبادل ؛ وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ؛ والمساواة والمنفعة المتبادلة ؛ والتعايش السلمي مبادئ ذات حيوية تامة . ان أزمة الخليج الراهنة نتيجة لانتهاك هذه القواعد ، بينما الجهود الرامية الى حل هذه الازمة ينبغي أن تسترشد باحترام هذه القواعد والدفاع عنها . وينبغي تفادي اللجوء الى القوة وعدم إدخال أي جهد في سبيل تحقيق تسوية سلمية .

السيد خاراميو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن

أبدأ بياني ، أود أن أعبر لكم ، سيدي ، عن غبطتنا إذ نراكم تتراأسون أعمال المجلس . ان كولومبيا ترتبط بأواصر صداقة وتعاون قوية مع بلدكم . وكون وزير خارجية الاتحاد السوفياتي يتراأس اجتماع مجلس الامن لأول مرة في التاريخ ، ومعظم وزراء خارجية الدول الاعضاء الاخرين موجودون هنا هو في حد ذاته دليل على الاهمية التاريخية للبند الذي دعيانا الى الاجتماع من أجله .

في ٢ آب/أغسطس من هذا العام ، فوجئ العالم بتأجيل آماله في سلم دائم ومستقر وفترة من فترات النمو السريع . ان غزو العراق للكويت قد قضى على هذه الآمال وكان له رد فعل من المجتمع الدولي بأسره . وكولومبيا على مدى تاريخها كله تتمسك بشدة بموقف إدانة جميع الأعمال التي تنتهك انتهاكا مباشرا أو غير مباشر الوثام العالمي أو المبادئ العامة للقانون الدولي أو القواعد الأساسية للتعایش السلمي بين الشعوب .

وكمسألة مبدئية ، ما برحنا نعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كحل للصراعات الدولية . كما نرفض جميع الأشكال غير القانونية لضم الأراضي . ولهذا فقد صوتنا لصالح قرارات مجلس الأمن الساعية الى إيجاد تسوية سلمية للخراع الناجم عن غزو العراق للكويت وضمه لأراضيها بعد ذلك ، في انتهاك لاهم قواعد القانون الدولي وتجاهل لجميع حقوق الشعب الكويتي .

ولابد أن نتذكر ان العامل الرئيسي الذي أشعل فتيل هذه المواجهة هو النفط . ولو أن العراق والكويت وبقية دول الخليج لم تكن تنتج النفط ، فمن المحتمل أن الأزمة ما كانت قد حدثت . هذه المادة الخام ذات أهمية حيوية لكوكبنا ، وبصفة خاصة للبلدان الصناعية . ان العالم لم يتعلم من دروس عام ١٩٧٣ ، وهذا ما أدى الى قيام هذه المواجهة الجديدة .

وأيا كان الحل للحالة الراهنة ، لابد أن يتضمن جدول أعمال الأمم المتحدة ، كمسألة أعلى أولوية دراسة واعتماد تدابير دائمة يمكن بها للمحفل الدولي الذي يحضره المستهلكون والمنتجون أن يضع المؤشرات اللازمة للتعامل مع هذه السلعة البالغة الحيوية للحياة الدولية وللسلم والأمن الدوليين .

كولومبيا لا تؤمن بأعمال الغزو "الحميدة" . وهي تعتبر ، بالنظر الى موقف مجلس الأمن تجاه العراق ، انه يجري إرسال رسالة واضحة لجميع الذين قد يعتقدون بتسوية الصراعات عن طريق انتهاك المبادئ الأساسية للتعایش السلمي فيما بين الشعوب . وقد يكون هذا هو الوقت المناسب للتفكير في دور مجلس الأمن - الدور الذي اضطلع به مجلس الأمن ولا يزال يضطلع به - في إطار تسوية الصراعات التي تهدد سلم العالم وأمنه .

ويرحب وفدي بدور مجلس الامن في أزمة الخليج الفارسي . فإجراءاته قد أدت الى تضامن عالمي ، وهي تمثل في الوقت الراهن الامل الوحيد في إيجاد حل سلمي . ولو كان المجلس قد تصرف بنفس الطريقة في الماضي لحسمت صراعات كثيرة وتم تجنب إهدار الكثير من الدماء . وطوال ٤٥ عاما ، كانت المصالح المحددة للدول الكبرى تأتي قبل المصالح العالمية الجماعية والسلم العالمي . وكان حق النقض يستعمل عشوائيا أثناء تلك الفترة لحماية تلك الامتيازات .

ان تعزيز السلم والامن الدوليين لابد أن يكون بغير شك الهدف النهائي لجميع أعمال مجلس الامن في المستقبل . وهو هدف متزايد التعقد لان الحالات العالمية تتهددها عوامل بنيوية مثل التخلف والفقر المدقع والاستعمال غير الرشيد للموارد الطبيعية . واذا فشل العالم النامي في حل مشاكله واخفق في تحقيق الحد الأدنى اللازم للمعيشة الذي يمكنه فيه أن يعيش بكرامة ، فإن جميع الجهود المبذولة لإقرار السلم لن تجدي فتيلا .

وتحقيق التعايش المتسق والسلمي يتطلب أسسا سليمة لا يمكن تحقيقها الا عندما تسمح مستويات التنمية بالوفاء بالاحتياجات الاساسية . واذا لم تكن لدينا سياسات واضحة للقضاء على الفقر ولتشجيع البيئة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة ، فإن السلم والامن الدوليين سيتعرضان للخطر الدائم .

لقد تغير توازن القوة في العالم . ومن الواضح أننا نحتاج الى قواعد وعناصر جديدة توفر وضوحا جديدا . والانتقال من المواجهة الى التفاهم بين الدول الكبرى تشرتب عليه إعادة ترتيب الامور . وقد لا يكون من السهل تحقيق ذلك ، ولكنه يتطلب على أي حال قبولا من جانب الدول العظمى . والاهمية والمسؤولية الاكبر للمجلس في الإطار الجديد للامور تجعلان من الضروري أن يتوفر تنسيق أكبر وفهم دقيق لمختلف القوى الضالعة فيه بغية تحقيق توافق حاسم في الآراء .

لن يتحقق السلم إلا عندما يتوفر توازن سليم للقوى ، وعندما يعيش السلام بغير الإساءة اليه . وكما قال الأمين العام في تقريره لهذا العام عن أعمال المنظمة فقد :

"تبيين بشكل لافت للنظر أن استمرار أي وضع قائم بالاستناد ، أساسا ،

إلى العنصر العسكري لا بد وأن يثبت ضعفه" . (A/45/1 ، ص ٢)

إننا نواجه المسؤولية الضخمة المتمثلة في الإسهام في تحديد القواعد الجديدة للعبة التي تحكم العلاقات فيما بين الأمم جميعا على أساس المساواة واحترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة حق الشعوب في تقرير المصير واحترام حقوق الإنسان .

والأمور البغيضة مثل الاهتمام المفرط بالأمن العسكري وما يترتب على ذلك من سباق التسلح ، تشوه الأولويات وتضع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في دور ثانوي ، معززة بذلك مشاعر انعدام الأمن ومديمة الفروق بين المتمتعين تقليديا بالتقدم والرفاه والذين يعانون من الفقر والعوز .

إن الجهود التي تبذلها كولومبيا لكسب دعم المنظمة للمبادرات الرامية الى الحد من الاتجار غير المشروع بالاسلحة معروفة تماما . وعلى الرغم من أننا نتلقى استجابة أكبر إزاء مبادرتنا فإننا لم نتوصل بعد بشأنها الى توافق الآراء اللازم لتصبح مقبولة وقوية . وليس بوسعنا أن نفهم سبب الاصرار على تبديد كميات هائلة من الموارد على الاسلحة التي لا تمثل إلا الرعب والدمار . إن فظائع الحرب وما يترتب عليها من معاناة ودمار لا يمكن تبريرها في عصرنا هذا . ولايزال العالم يذكر التجارب العسكرية المروعة في السنوات الخمسين الماضية والتي لم تلتئم جراحها بعد ولم تؤد الى نتائج تستحق كل هذا الالم والدمار .

إننا ، قبل كل شيء ، نود أن نوجه نداء من أجل السلم والتفكير السليم . ونود الاصرار على الحاجة الملحة الى استنفاد كل سبل الحوار وطرق كل السبل الدبلوماسية وسبل التفاهم الممكنة إيماننا منا بأن أية مواجهة عسكرية ستؤدي الى كارثة سنأسف لها طوال حياتنا .

وباسم كولومبيا حكومة وشعبا ، أوجه نداء عاجلا الى كل القادة والحكام الذين يملكون في أيديهم القرار الحاسم في هذه اللحظة . لا يمكن أن نجيز لانفسنا التفكير بأن الحل الوحيد لمشاكل الخليج الفارسي تكمن في حرب تذهب ضحيتها ارواح الابرياء وتفتح جراحا لن تلتئم لسنوات طوال .

نعتقد أن الوقت قد حان لكي نضمن الإبقاء على كل سبل الحوار والوساطة الدبلوماسية مفتوحة . وإن التشدد من أي طرف من الاطراف يمثل عقبة حقيقية أمام السعي الى إيجاد الحل وسيكون مسؤولا عن هذه المأساة .

لقد أوصى قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) بتدخل الدول العربية للمساعدة في حل الازمة . واعتقد أننا ينبغي أن نشجع بكل الطرق الممكنة حلا عربيا للنزاع بين العراق والكويت . فنحن نعرف من خلال تجربتنا ، كأمركيين لاتينيين ، أن المشاركة الإقليمية في حل المشاكل تتيح في كثير من الاحيان إمكانيات أفضل للنجاح من تدخل دول من خارج المنطقة . والعملية التي جرت في أمريكا الوسطى في السنوات القليلة الماضية دليل واضح على ذلك .

(السيد خاراميو ، كولومبيا)

لقد صوتنا اليوم ، كما فعلنا في ٢ آب/أغسطس بشأن قرار آخر ، تأييدا للقرار ٦٧٠ (١٩٩٠) الذي يعزز القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بفرض الحظر على العراق . وكنا نأمل أن يكون الى جانب القرار الذي اتخذناه للتو قرار آخر يطالب جميع الاطراف ، وبصفة خاصة بلدان المنطقة ، ببذل أقصى الجهود من أجل السلم والتسامح والانسجام ، وبالامتناع عن القيام بأية أعمال قد تسهم في زيادة صعوبة التوصل الى الصيغ الرامية الى التسوية السلمية . ونأمل أن يقدم قرار بهذا المعنى الى المجلس نشارك في تقديمه في الايام القليلة المقبلة .

نحن ندرك الثمن والمعاناة المترتبين على الحظر ، ولكننا نفضلهما على الحرب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر وزير خارجية كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد ايسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي سروري البالغ أن أراكم ، سيدي الرئيس ، تتراءون أعمال المجلس . لقد أسهم بلدكم وأنتم شخصيا ، سيدي ، اسهاما كبيرا في التطور الحالي للعلاقات الدولية ، الامر الذي يسمح لمجلسنا اليوم بالاضطلاع بالدور الذي أناطه به واضعو الميثاق .

يرحب وفدي باجتماع المجلس على الصعيد الوزاري على الرغم من أنه لأسباب خارجة عن ارادتنا لم يتسن لوزير خارجية بلدي الحضور هذا المساء ، وهو يأسف لذلك . بل إن خطورة المسألة المدرجة في جدول أعمالنا تتطلب عملا منسقا على أرفع المستويات .

أود أولا أن أؤكد في المجلس بهذه المناسبة الرسمية أن كوت ديفوار بلد محسوب للسلم ولا يستطيع أن يتساهل إزاء أي انتهاك لسيادة دولة عضو في منظمنا ووحدتها الإقليمية . فليس بوسع دول كدولتي أن تضمن وجودها إلا من خلال الاحترام الصارم للقانون الدولي . وبالتالي ، لا يمكن أن تقبل باللجوء الى استخدام القوة لتسوية أي نزاع بغض النظر عن خطورته .

والكويت ، كونها دولة تؤمن بالقانون الدولي وعضوا كاملا في منظمنا وعضوا في حركة عدم الانحياز ودولة ذات سيادة لا ذنب لها سوى أنها بلد صغير مجاور لدولة



عسكرية محبة للحرب ، لها الحق في أن تتوقع مؤازرة المجتمع الدولي وحمايته . وتؤمن كوت ديفوار ، التي نادت دائماً باستخدام الحوار لتسوية كل النزاعات تسوية سلمية ، بأنه توجد في العلاقات الدولية الراهنة وفي منظومة الأمم المتحدة مجموعة كاملة من القوانين والممارسات للتسوية السلمية للنزاعات أيا كانت طبيعتها .

لذا فمما يستحق الشجب أن مسألة ضم العراق للكويت لاتزال تشكل تهديدا للبشرية وتفرض عليها شبح الحرب على الرغم من كل القرارات التي اتخذها حتى الآن مجلس الأمن والتي تمثل جزءا من السعي الى حل سلمي لهذا النزاع .

وعلى العراق أن يفهم أن المجال لايزال مفتوحا أمامه لكي يتراجع عن مواقفه المهزوزة وينصت الى نداء العقل ويسلم بحقيقة أن مجلس الأمن مصمم على الاضطلاع بمسؤولياته إزاء الانتهاك الصارخ للميثاق والإخلال بالسلم والأمن الدوليين من قبل العراق .

إن سيادة القانون على استخدام القوة أمر ملزم للجميع ، لأنه إذا ما عجز مجلسنا عن اتخاذ القرارات التي تمنع أي سلوك ينتهك القانون الدولي والحقوق المقدسة للشعوب في السلم والاستقلال والتنمية ، وإذا ما تغلبت القوة على القانون دون عقاب ، فستسهم منظماتنا عن عمد في إدامة عملية التدمير الذاتي الحتمي لمجتمعنا .

لقد شاركت كوت ديفوار في تقديم مشروع القرار الحالي وصوتت تأييدا لتعزيز العقوبات الواردة فيه لأنها تعتقد أنه يمثل ، في السياق الحالي ، البديل الوحيد المتاح لنا لتفادي الحرب . ويجب على العراق أن يعود الى رشده وأن يتفادى اجبار المجتمع الدولي على اللجوء الى إجراءات لا يمكن التنبؤ بعواقبها ، خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي هي بأقصى الحاجة أكثر من أي وقت مضى الى السلم في العلاقات الدولية بغية أعمال الحق المشروع لشعوبها في التنمية .

السيد أبو حسن (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني

سعادة بالغة ، سيدي الرئيس ، أن أراكم تتراأسون هذا الاجتماع ، في ضوء المسألة المطروحة علينا ، فإن قدرتكم وخبرتكم المعروفة التي تشغلون بها منصب الرئاسة

ستسهم إسهاما كبيرا في أعمالنا . لقد أشار بلدكم ، الاتحاد السوفياتي ، اعجاب  
العديدين منا بروحه الدولية البناءة ورؤيته العالمية التي تسهم في نزع فتيل  
النزاعات وتحقيق التقارب بين الدول وتعزيز دور الأمم المتحدة .

يجتمع مجلس الامن اليوم على مستوى وزراء الخارجية ، بما يشترط على هذا من اثار لا تغيب على المراقبين خارج المجلس . وتؤيد ماليزيا الفكرة التي دعا اليها الاتحاد السوفياتي على مدى فترة طويلة ، بأنه يجب على مجلس الامن في اوقات ملائمة أن يجتمع على هذا المستوى ليقم الاوضاع ويعرب عن رأيه في القضايا الهامة والحساسة . وقضية من هذا النوع هي التي جمعتنا هنا اليوم . إلا أن اجتماعنا هذا يجب ألا يؤخذ على أننا تحالفنا ضد أحد وأننا أغلقنا الباب بوجه العراق .

هذا هو القرار الثامن الذي اتخذ بشأن الأزمة منذ ٢٠ آب/أغسطس . وقد أكدت ماليزيا جميع القرارات تأييدا راسخا مثلما فعلت مرة أخرى اليوم ، تعزيزا لهدف المجتمع الدولي المتمثل في تحقيق انسحاب القوات العراقية واستعادة الكويت لمركزها . لقد فحصت ماليزيا وغيرها كل قرار من هذه القرارات بشكل دقيق . ولم تترك لنا بعض الجوانب في بعض الحالات ، ولكن في ضوء الهدفين اللذين أشرت اليهما انفسا ، وافقنا بهدف إبداء توافق دولي في الاراء ، وهذا واجب علينا .

وقد فحصت ماليزيا هذا القرار كذلك بدقة كبيرة . فتطبيق العقوبات بالنسبة للمرور الجوي والمواصلات الجوية أمر معقد تحف به المخاطر ، ولذلك أصرت ماليزيا على أن يشير القرار الى اتفاقية شيكاغو في الفقرة ٧ من المنطوق . ونحن نذكر أن جوهر هذا القرار وهدفه ، كما كان الوضع في الحالات السابقة ، تحقيق فعالية الجزاءات وضمان الامتثال . وهذا هو السبب الوحيد الذي يجعل ماليزيا تشعر أنها ملزمة بتأييد القرار . إلا أنه لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق ازاء الاندفاع الواضح الى اتخاذ قرار تلو الآخر خلال فترة لم تتعد سبعة أسابيع .

وقد يطرح سؤال عما اذا كان قد أعطي وقت كاف لتطبيق كل قرار . وهل نتحرك بهذه السرعة لكي نجعل الجزاءات فعالة ، أم أننا نعد أنفسنا في وقت مبكر لحالة نخلص فيها الى أن الجزاءات ليست فعالة وأنه يجب بالتالي اتخاذ تدابير أخرى ؟ إن ماليزيا لن تقبل تطبيق المسار الأخير . ولا نوافق على أن الحرب حتمية أو أن الحالة التي نحن فيها تتفاقم صوب المواجهة . وترى ماليزيا أن احساسنا بعدم الارتياح

يشاطرننا إياه الكثيرون خارج المجلس وأن على المجلس أن يفكر مليا حول الجهة التي يقصدها .

شمة بلدان كثيرة أخرى تعاني معاناة شديدة من العقوبات التي اضطررنا لغرضها . وماليزيا لا تشعر بالرضى عما قدمناه ، كمجتمع دولي وفي إطار عمليات لجنة العقوبات التي أنشئت بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، من مساعدات للبلدان التي التمسست المساعدة وفقا للمادة ٥٠ . لا بد أن نفعل أكثر مما فعلناه . ولا يمكننا أن نغفل أعيننا عن مصير مئات الآلاف من الأجانب ، ولاسيما من اسيا ، الذين تشرّدوا في الكويت والعراق . ولا بد من النظر الى الاعتبارات الانسانية في هذه الحالة ويجب على لجنة العقوبات أن تتحرك على وجه السرعة دون إقامة العقوبات السياسية في طريقها .

وماليزيا ، من حيث المبدأ ، تعارض تورط القوات المسلحة للدول الكبرى في هذه المنطقة . وكوننا اشتركنا في الترخيص باستخدام قوات بعض البلدان في القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) لامر نستعيبه . وعلاوة على ذلك فإن تسلسل السلطة الهرمي غير واضح في القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) ولم يتم حتى الان تنفيذ الحكم الوارد في القرار والذي يقضي بتقديم تقرير الى المجلس . نحن نعلم أن قوات هذه البلدان ترابط هناك بناء على طلب الكويت وفقا للمادة ٥١ . ونفهم جيدا تعاسة الكويت وقلق المملكة العربية السعودية ودول الخليج . إلا أننا ، بصفتنا عضوا في حركة عدم الانحياز ، ونأتي من منطقة وقعت ضحية لمعارك وحروب خاضتها جيوش دول كبرى ، نخشى عواقب الوجود طويل الامد للقوات العسكرية للدول الكبرى . ولهذا يجب أن يستجيب العراق بشكل ايجابي لقرارات المجلس ، ولاسيما القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، ويزيل سبب الوجود الاجنبي ويتفادى اندلاع الحرب .

وفي سياق أوسع ، فإن الطريقة الجماعية التي استجاب بها المجلس لازمة الخليج تمثل إعادة احياء مفهوم الامن الجماعي وتشير الامل في الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تفضلع به في صيانة السلم والامن الدوليين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، التي بدأت لتوها . وماليزيا ، وأنا على ثقة من أن كثيرا من أصدقائنا في

حركة عدم الانحياز أيضا ، يودون رؤية روح التعاون والعزم هذه وقد سادت حتى يمكن لأعضاء المجلس أن يعملوا معا على حل العديد من الصراعات الاقليمية القائمة . وتشعر ماليزيا في هذا الصدد بالتشجيع ازاء التعاون بين الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس في وضع إطار لتسوية سياسية شاملة لكمبوديا أيده أعضاء المجلس الآخرون على الفور ، مما أدى الى اتخاذ القرار ٦٦٨ (١٩٩٠) حول كمبوديا قبل بضعة أيام .

وماليزيا ، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى ، بما فيها بلدكم ، سيدي الرئيس ، ترى أن الازمة الحالية في الخليج تؤكد الحاجة الملحة الى تكثيف المزيد من الجهود لحسم الازمات الأخرى في المنطقة ، وخاصة قضية فلسطين . وازمة الخليج لا ترتبط ارتباطا مباشرا بقضية فلسطين أو بمسائل أخرى ، ولكننا لا يمكن أن نأمل في أن يسود الاستقرار والامن في الشرق الأوسط دون أن يولي المجلس التزاما مساويا لحل تلك المشاكل .

إن سجل المجلس فيما يتعلق بفلسطين والاحتلال الاسرائيلي لفلسطين سجل مؤسف . لقد استخدمت حقوق نقض متنوعة شلت جهود المجلس وأعاقت مبادرات الامين العام تماما بالنسبة لهذه القضايا . وحتى فيما يتعلق بالمسألة الواضحة لمعاملة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، لم يكن هناك انصاف . وكان لاسرائيل حماة في المجلس وكان معايير مختلفة تطبق فيما يتعلق باسرائيل . وهذا لا يليق بالمجلس ولا بمن يحمي اسرائيل وهو مخطئ . إن أعمال اسرائيل موشقة توشيقا جيدا ويعترف المجتمع الدولي بأنها عدوان صريح . يجب إجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة ، بنفس الطريقة التي نطبق بها كل تدابير الضغط لنجعل العراق ينسحب من الكويت . لا يجوز أن تطبق في مجلس الامن معايير مزدوجة . يجب علينا ألا ننتظر حل أزمة الخليج قبل أن يولي المجلس كل اهتمامه لأعمال اسرائيل والحالة في الأراضي المحتلة . وإذا استمرت اسرائيل في عنادها وعدم استجابتها ، فعلى المجلس ألا يتردد في تطبيق كل الضغوط والعقوبات اللازمة لضمان امتثالها .

السيد دينكا (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحي اذ أراكم تتراسون هذه الجلسة لمجلس الأمن . وبالنظر الى مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية فإنه لمن المناسب جدا ان تتراسوا هذه الجلسة الهامة .

لقد مرت سبعة أسابيع منذ ان اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) في الساعات الاولى من يوم ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ ردا على الغزو الفاشم والوحشي الذي قام به العراق للكويت . ويجدر تذكّر ذلك القرار . فقد طالب العراق بسحب قواته فورا ودون قيد أو شرط من الكويت وطالب بعودة الحكومة الشرعية الى الكويت . ومنذ ذلك الحين اتخذ المجلس ثمانية قرارات أخرى بغية تناول الجوانب العديدة لهذه المشكلة . ومع ذلك لم يجزِ التنفيذ بالقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ولا بالقرارات اللاحقة التي اتخذها المجلس .

ولأسف ما برح العراق يتحدى باستمرار وبغظاظه توافق الآراء الدولي بشأن اخراج قواته من الكويت . وحتى في الوقت الذي نتكلم فيه لا توجد دلالة على ان العراق يميل الى تغيير موقفه والوفاء بمتطلبات القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) . وفي الواقع ومما يزيّد الامور تفاقمًا لا تزال البيانات المزعجة التي تصدر عن العراق تستمر بدرجة كبيرة من التكرار والكثافة . وفي الواقع ان الحالة مشحونة بعواقب خطيرة على السلم والامن الدوليين .

ومن جهة أخرى ان تصميم المجتمع الدولي كما تجلّى في موقفه الراسخ الذي اتخذته مجلس الأمن لا يترك مجالا لأي غموض أو لبس . ان الاجراء الاخير الذي اتخذته المجلس فيما يتعلق بعدوان العراق على الكويت هام ويؤكد مساهمة المجلس الحيوية في السلم والامن الدوليين .

ومن الجلي أن الامم المتحدة تتألف غالبا من الدول الصغيرة وكثيرا ما تتألف من الدول الضعيفة التي تنظر الى الميثاق بوصفه وسيلة للحفاظ على سيادتها وسلامتها الاقليمية . وتبعا لذلك فإن العالم لا يسهه أن يفيض النظر عن أي حالة يمكن في ظلها لدولة قوية أن تخضع دولة ضعيفة أو صغيرة . وفي هذا الصدد فإن الطريقة الحاسمة التي استجاب بها مجلس الأمن الى غزو العراق للكويت قد أكسبت الامم المتحدة مزيدا من الاحترام بوصفها تجسيدا لنظام دولي عادل .

إن موقف اشیوبیا فیما یتعلق بغزو العراق وتعاونها الوثیق مع بقية أعضاء المجلس لتحقيق انسحاب القوات العراقية وعودة الحكومة الشرعية الى الكويت یحفزه التزام بلدنا بنظام الامن الجماعي . نعتقد اعتقادا قویا أن الحزم والتضامن اللذین أظهرهما المجتمع الدولي فی الدفاع عن قواعد القانون هما أضمن وسيلة لردع العدوان . إن مجلس الامن إذ یتکلم بصوت واحد ویمعمل بمودة متضافرة حقق منجزات هائلة . وفي ذلك الصدد فإن قراره ٦٦٥ (١٩٩٠) کان بمثابة تطبیق واسع ورائع للميثاق الذي یمستهدف الرد على التحديات التي تمثلها سياسات العراق التوسعية . إن بلدي مقتنع بأن القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) الذي اتخذناه قبل لحظات یتّم الاجراء الذي اتخذه المجلس فی وقت سابق وسیفرض جزاءات على العراق أشمل وأكثر فعالية .

وعلى الرغم من أن موقف العراق حتى الآن یعوزه الكثير من التحسين نأمل فی نهاية المطاف أن تتم تسوية الأزمة فی الخلیج سلمیا . وفي هذا الصدد أود أن أؤكد التزام اشیوبیا بالحل السلمي للأزمة . إن أي حل سلمي لا بد أن یشتمل أولا وأخیرا على الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية وعودة حكومة الكويت ذات السيادة . إن أي ترتيب أو صيغة تقصر عن التحقيق السريع لتلك الاهداف المعرب عنها فی القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) لن تمثل تسوية عادلة ودائمة . وتحقيقا لهذا الهدف فإن حكومتی مستعدة للعمل بمودة وثيقة مع أعضاء المجلس الآخرين لتحقيق الاهداف التي وضعناها لأنفسنا فی القرارات المتعاقبة التي اتخذها المجلس فی الأسابيع القليلة الماضية .

السید ناستاسی (رومانیا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحوا لي فی البداية أن أعرب لكم عن غبطتي إذ أراكم تتراأسون مجلس الامن . انه لیشرفني أن أحییكم بوصفكم ممثلا لبلد صديق ودبلوماسي عظیم ومروجا لمثل الامم المتحدة فی الحياة الدولية .

لقد آتينا هنا لتتخذ القرار التاسع لمجلس الامن فی اطار بند جدول الاعمال المعنون : "الحالة بین العراق والكويت" . ومنذ هنيهة اتخذنا القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) الذي أريد به تعزيز الجزاءات وغير ذلك من التدابير ضد العراق تمشیا مع الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . إن رومانيا بوصفها إحدى الدول المشتركة فی تقديم

مشروع القرار ذاك تعلق أهمية خاصة على جميع أحكامه وتعتقد ان تنفيذه قد يلعب دورا حاسما في التسوية السلمية لازمة الخليج .

ان هذا ليس موقفا جديدا بالنسبة لبلدي ولكنه اعادة تأكيد واضحة لموقف ثابت أعرب عنه هنا منذ الساعات الاولى للازمة . اسمحوا لي ان أذكر به تذكيرا موجزا . في وقت مبكر من شهر آب/اغسطس ، وبعد ست ساعات من غزو العراق للكويت أعلنت الحكومة الرومانية موقفها على الملا قائلة انه ما من سبب على الاطلاق يمكن ان يبرر استخدام القوة ضد دولة مستقلة وذات سيادة ، وطالبت بوقف الاعمال القتالية وسحب القوات العسكرية فورا خلف الحدود الوطنية للدولتين . لقد شاركت رومانيا مشاركة نشطة وساهمت مساهمة مباشرة في صياغة القرارات التي تدين غزو الكويت وطالبت بسحب القوات العراقية فورا ودون قيد أو شرط وبتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في الميثاق على العراق .

وفي الايام التي تلت ذلك سنت الحكومة الرومانية الانظمة المحلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) لضمان تقيّد المواطنين الرومانيين والشركات والمؤسسات الرومانية بالجزاءات . إن بلادي بقيامها بذلك قد أعربت عن التزامها القوي بالاخلاق والشرعية في جميع أوجه الحياة المحلية والدولية . وفي الحقيقة إن كل معنى وكل مقصد لمنظمتنا قد أصبحا في الميزان في هذه اللحظة الهامة . ومما لا يمكن التشكيك فيه أن الاجوبة المباشرة للغاية على التساؤلات الناشئة عن الحالة الخطيرة في الخليج تكمن في تطبيق نصوص أحكام ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن .

وفي هذا الصدد ، إن إحدى أشد النواحي تشجيعا هي أن مجلس الامن قد دلل على قدرته على ممارسة ملاحيته ووظائفه . وإن القرارات الثمانية السابقة التي اتخذها مجلس الامن بشأن البند قيد النظر تمثل دليلا ساطعا على تصميم هذه الهيئة الراسخ على أداء المسؤوليات التي أناطها بها المجتمع العالمي للأمم . إن المجلس بآدائه ضم دولة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة لم يجتد وجهات نظر الدول الاعضاء فيه فحسب ولكنه جسد أيضا الشعور العام الذي يخالف المجتمع العالمي للأمم . وإن المجلس بتذكيره العراق بأن أعماله التي تتناقض مع ميثاق الامم المتحدة لاغية وباطلة قد أعرب أيضا عن مطلب هام ينبع من القانون الدولي .



وفي الوقت ذاته ينبغي التنويه بالتصميم الذي أبداه المجلس عن طريق أنشطته الرسمية وغير الرسمية لكفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن . وفي هذا الصدد تود حكومة بلادي أن تكرر التعبير عن شكرها الجزيل لماحب السعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، على جهوده الشخصية ومبادراته فقد وضع خبرته القيمة في خدمة مساعينا المشتركة .

إن القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) الذي اتخذناه اليوم يطلب الى جميع الدول أن تفي بالتزاماتها بضمن الامتثال الصارم والكامل للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ويؤكد أن القرار ينطبق على جميع وسائل النقل ، بما فيها الطائرات . ويشتمل القرار على عدد من الاحكام ذات طبيعة بعيدة المدى لغرض واضح هو اجبار العراق على تنفيذ القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن .

واتعهد بتقديم دعم بلدي الكامل للقرار ٦٧٠ (١٩٩٠) . وستتخذ حكومتي تدابير أخرى من أجل تنفيذه الكامل ، كما سبق أن فعلت بعد اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . وعلى الرغم من الصعوبات التي يواجهها بلدي نتيجة لتنفيذ العقوبات على العراق ، فإن رومانيا ستراعي مراعاة دقيقة وستطبق بالكامل احكام القرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) .

وفي نفس السياق لا يسعني إلا أن أشير الى أن الالتزام الصارم بالعقوبات المفروضة على العراق يعني بالنسبة لرومانيا خسائر كبيرة تقدر بأكثر من ٣ بلايين دولار . بل إن العسر أكثر من ذلك نظرا للظروف الصعبة التي يعاني منها الاقتصاد الروماني . إن هذه الخسائر والصعوبات تأتي في وقت يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للاملاحات الاقتصادية في رومانيا وتؤدي الى معاناة اضافية لحياة شعبنا .

ومع ذلك ، نحن مقتنعون أن قيما دولية معينة حيوية للمجتمع الدولي بأسره . وإحدى هذه القيم التضامن . وقد عبر عنها مجلس الأمن بحماس كبير . وبروح من ذلك التضامن نرى أنه ينبغي بذل جميع الجهود من أجل ايجاد حلول تخفف من الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان ، التي بسبب تقيدها بقرارات مجلس الأمن ، لحقت بها أضرار

بالغة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بسبب التبعات الناجمة عن تنفيذ القرارات التي تفرض عقوبات اقتصادية على العراق .

ووفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة طلب عدد من البلدان ، بما فيها رومانيا ، عقد مشاورات ينبغي أن تكون ، في رأينا ، عملية ويكون من شأنها تسهيل وضع الحلول لتقديم المساعدة للبلدان التي أضرت اضراراً بالغة بسبب تنفيذ العقوبات على العراق .

لقد رحبنا باتخاذ القرار ٦٦٩ (١٩٩٠) الذي كلف فيه مجلس الأمن اللجنة المنشأة بمقتضى القرار ٦٦ (١٩٩٠) بمهمة فحص طلبات المساعدة بموجب أحكام المادة ٥٠ من الميثاق وتقديم توصيات لرئيس مجلس الأمن لاتخاذ الاجراء اللازم . ونحن نعرب عن الامل في أن تؤدي اللجنة تلك المهمة بأسلوب بناء وعلى نحو يحقق الرضاء الكامل لجميع الاطراف المعنية .

لقد قال الكثير من البلدان والأمين العام إن غزو الكويت وضربها المزعوم حركنا مشاعر مجلس الأمن فجاء بهذا الرد التاريخي . والاجتماع الوزاري الحالي للمجلس حدث يؤكد القيمة السياسية الرفيعة لذلك الرد . إذ لا يجوز انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي دون رادع . والقرار ٦٧٠ (١٩٩٠) شهادة واضحة في هذا الصدد . وهنا فإن مجلس الأمن قدم اسهاما عظيم الشأن لإيجاد تسوية سلمية في الخليج . فقد جعل من الواضح الجلي أنه لا يمكن احراز التقدم في الحالة العامة في المنطقة ما لم يتم وضع الازمة الحالية على طريق الحل بما يتفق والموقف المتخذ من جانب مجلس الأمن .

إن القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) دليل اضافي على أن المجتمع الدولي عازم على رفض الانتهاكات الصارخة للمبادئ الاساسية للقانون الدولي . ونحن نشاطر الرأي بأن الأمم المتحدة قادرة في حالات الصراع على أن تقدم حلا عادلة رزينة . ويحدونا ويطيد الامل في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صنع السلم ، وتعزيز سلطتها في كفالة سيادة القانون في الشؤون الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : الآن أدلي ببيان نيابة عن الاتحاد السوفياتي .

في مستهل بياني ، أود أن أشير الى الطبيعة غير المعتادة لجلسة مجلس الامن اليوم التي يشارك فيها وزراء خارجية الدول الاعضاء في المجلس . وأعتقد أن هذه قد تكون أول مرة تنعقد فيها مناقشة لمسألة محددة في مجلس الامن على هذا المستوى الرفيع بما يدل على الطابع الحساس للحالة الراهنة والرغبة في التوصل الى الحل في أسرع وقت ممكن .

وراء العنوان المختصر الذي يظهر على جدول أعمال جلسة اليوم أكثر من مجرد "الحالة بين العراق والكويت" . إن مجلس الامن ، شأنه شأن المجتمع الدولي بكامله ، يعكف على حسم أزمة بالغة الخطورة وضعت رسوخ النظام العالمي المتحضر الحالي على المحك . إن عدوان العراق على الكويت وضمه لتلك الدولة بعد ذلك يمثلان انتهاكا صارخا للمعايير الاساسية للعلاقات الدولية ولاهم مبادئ دستور منظمنا أي ميثاق الامم المتحدة .

وبالرغم من تنوع وجهات النظر التي جرى التعبير عنها ، فإننا جميعا متحدون في ايماننا بأن هيمنة القوة والاستهزاء بما نعتبره القانون الدولي لا يمكن قبولهما في العالم المتحضر . وتأكيد هذا وجد تعبيراً عنه في القرارات التي اتخذها مجلس الامن ، التي تعبر عن مطلب المجتمع الدولي بأكمله باستعادة الاستقلال الوطني لدولة الكويت وسيادتها وسلامتها الاقليمية وحكومتها الشرعية دون قيد أو شرط . والخطوة الاولى في هذا الاتجاه ينبغي أن تكون ، حسبما تنص قرارات المجلس ، الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت .

وهنا سأبتعد عن نص بياني المكتوب للحظة لكي أقول إنه قد تم الاعراب عن آراء شتى هنا واقتُرحت نهج مختلفة بالنسبة لنص القرار الذي اتخذناه تواه . ووفدي صوت ضده . ولا أبالغ في أهمية تلك الحقيقة . ولكنني أعتقد أن أهم شيء هو ادانة العدوان والمطالبة بانسحاب القوات من الكويت ، واننا جميعا ، بالنسبة الى هذه النقطة ، متحدون سواء الوفود التي صوتت لصالح القرار أو الوفد الذي صوت معارضا له .

والامل في تحقيق تلك الاهداف يغذيه اضطلاع الامم المتحدة بالدور المقصود منها عند انشائها الا وهو العمل على تحويل مجلس الامن الى جهاز فعال لصيانة السلم والامن الدوليين . ومجلس الامن عن طريق العمل المستمر دونما ابطاء قد أبدى أنه يفتي بالولاية التي كلفه بها الميثاق . ولا ينبغي أن يساور أحد الشك فيما يتصل بسياسته الراسخة التي تعبر عن إرادة أمم اتحدت لتعارض معارضة قاطعة سياسة الامر الواقع والاعمال غير الشرعية للسلطات العراقية والقوات المسلحة العراقية الموجهة ضد المواطنين الاجانب المحتجزين في الكويت والعراق وضد السفارات في الكويت وضد موظفيها وضد المواطنين الكويتيين وممتلكاتهم .

إن قرار اليوم خطوة حتمية أخرى ، خطوة منطقية تماما إزاء رفض العراق العنيد تنفيذ قرارات مجلس الأمن . إنه رد فعل مشروع تماما لتحدي العراق المستمر للمجتمع الدولي .

وأود أن أؤكد أن قرار المجلس هذا يرمي أيضا إلى ضمان الامتثال التام للجزاءات المفروضة على العراق ويتمشى تماما مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي . وفي الوقت نفسه ، فإن توسيع مجال الرقابة على التطبيق التام للجزاءات التي يفرضها المجلس أمر نعتبره استمرارا للجهود الدؤوبة الرامية إلى تحقيق حل سلمي للنزاع .

ولا يسعني إلا أن أذكر أن الاتحاد السوفياتي أكد في سياسته منذ بداية النزاع على الجهود الجماعية القائمة على استعمال حقوق وقدرات الأمم المتحدة بالكامل ، وعلى الحاجة إلى حل النزاع عن طريق الوسائل غير العسكرية ، السياسية والدبلوماسية . ونحن نلاحظ بارتياح أن هذا النهج يلقي مشاركة هنا أيضا في إطار الأمم المتحدة .

إن تفضيل رئيسي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة السيد غورباتشوف والسيد بوش التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة ، الذي أعربا عنه في هلسنكي كان من علامات الوقت الذي نعيشه . وبضم صوتنا إلى صوت العقل الجماعي الصادر عن المجلس ، سنواصل حوارا بالغ النشاط مع العراق ومع جميع الأطراف المتأثرة بالازمة . ونحن مقتنعون بأن تركيز الجهود المشتركة يجب أن يكون عاملا للحد من تصعيد الازمة وللتوصل إلى حل سياسي . إلا أن هذا لا يقلل من عزمنا على تحقيق وقف العدوان وإذا لم تؤد إلى ذلك الخطوات التي نتخذها الآن ، فإننا على استعداد للنظر في إمكانية اتخاذ خطوات إضافية ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة لاثبات أن العدوان لا يمكن أن تترتب عليه - ولن تترتب عليه - مزايا .

إلى أي مدى ، وكما سيكون قريبا تنفيذ قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام التي تتاح أمام أعيننا ؟ الجواب على هذا السؤال يعتمد على اتفاق جهود جميع الدول مع جهود منظماتنا ككل . ويجب أن تكون للدول العربية كلمتها . كما أن هناك دورا مفيدا ،

كما كان الحال في الماضي ، يمكن أن يكون في رأينا لجهود الامين العام الدؤوبة لحفظ السلام .

إننا نأمل في أن تصبح البيانات الرسمية التي أدلى بها في هذا الاجتماع لمجلس الأمن تاييدا للحفاظ على النظام القانوني الدولي مسموعة ومفهومة على وجهها الصحيح في العراق ، وأن تختار قيادة ذلك البلد طريق العمل المؤدي الى حل للأزمة ولامتعادة السلم وسيادة القانون .

وهنا ، يجب أن نعرب مرة أخرى عن اقتناعنا بأن علينا - وقد عقدنا العزم على ايجاد حل للأزمة في منطقة الخليج الفارسي - أن نبدأ فوراً على أساس جماعي بتضميد الجراح الأخرى القديمة العهد في تلك المنطقة ، أولاً وقبل كل شيء عن طريق حل مشكلتي الفلسطينيين ولبنان . واعتقد أن زملائنا قد أشاروا هذه المسائل هنا عن حق . إن هدفنا الرئيسي هو وقف العدوان . وإن الرضوخ له يعني توقف قلب العالم عن الحققان الذي بدأت ضرباته تتوالى بوتيرة جديدة ، ويعني تحطم آمال جميع البلدان ، صغيرها وكبيرها ، في أن يكون بومع البشرية أن تتطلع الى الامام بتفاؤل . وهذا أمر لا يمكن السماح به .

والآن استأنف مهمتي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن .

بهذا يكون المجلس قد اختتم الإجراءات الخاصة بالتصويت . وقد اقترح الامتماع الى بيانات أخرى .

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت ، الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ، الذي أرحب به .

السيد الصباح (الكويت) : السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي الاعتزاز والتقدير أن نراك ، أيها الصديق العزيز ، تتراءى جلسة مجلس الأمن التاريخية هذه وأنت تمثل بلدك العظيم الاتحاد السوفياتي ، الذي يضطلع ، وبكل مسؤولية واقتدار ، بدوره المميز في حفظ الأمن والسلام في العالم ، وفي رفض ومقاومة العدوان .

كما أوجه التحية ومشاعر الوفاء الى زملائي وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجلس الامن ، الذين برهنوا بمشاركتهم الشخصية في هذا الاجتماع على تصميمهم الاكيد على تسخير إمكانيات مجلس الامن وصلاحياته بموجب الميثاق لتنفيذ قراراته بصورة تجذب المنطقة وشعوبها ويلاصق دمار لا يعرف مداه .

في الوقت الذي أشارككم فيه جلستكم هذه ، تعود الى ذاكرتي جلسة تاريخية أخرى ، كان لي شرف تمثيل الكويت فيها كعضو من أعضاء مجلسكم ، عندما صوتنا لصالح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المتضمن خطة استقلال ناميبيا في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . إنه رغم التغير الطبيعي في عضوية المجلس ، إلا أنني أشاهد العزم والتصميم لم يتغيرا من قبل المجلس لتنفيذ أهداف الميثاق ، ولضمان عالم بعيد عن استخدام القوة في حل المنازعات .

جئت إليكم حاملا معي تحية حكومة وشعب الكويت ، ذلك البلد الصغير المسالم ، لوقفكم التاريخية الشجاعة معه ضد العدوان والاحتلال الذي تعرض له من جار شقيق ، سيطرت على قاداته سكرة القوة الغاشمة ، ونضحت تصرفاته بنهم توسعي شرس لا يعرف الحدود ، ولا المواثيق ، ولا الاخلاق . جئت إليكم من شعب شق منذ نشأته وبعزم وشببات طريقه ليكون جسر مودة ، ومنار حكمة ، وعنصر خير ووصال ، طريقا برهن في مسيرته عبر دروبها على حسن استغلال موارده التي حباها الله بها ، ليكون لشعبه مبعث عز ورخاء وتقدم ، ولاشقاءه مورد مشاركة بغير منة ، ولاصدقائه معيننا وقت الحاجة ، مشاركة في الخير ، استلهمتها الكويت من دينها الحنيف ، وتقاليدها الحضارية .

لكم أيها الاصدقاء جميعا ، ومن خلالكم الى جميع الدول التي ساندت قضيتنا العادلة الشكر والعرفان .

إن قراركم اليوم هذا ، وهو شامن قرار لكم منذ بدأ العراق عدوانه الاثام واحتلاله للكويت ، ليؤكد من جديد أن المعركة هي بين حكام العراق من جهة ، وبين العالم كله من جهة أخرى . إن الرفض الذي أبداه أولئك الحكام لقراراتكم ، والصلف ، واللامبالاة ، حولت العدوان من كونه عدوانا وقع على بلد واحد الى عدوان يقع الان على

العالم المتحضر ، وقيمه ، وتقاليده ، وأصوله في التعامل . إن العالم لا يستطيع بعد الآن أن يقبل استمرار العدوان العراقي ، دون إرغامه وبكل الإمكانيات المتاحة في الميثاق لكي ينصاع للإرادة الدولية ، وأن يسحب كامل قواته من تراب بلدي الحبيب ، بدون قيد أو شرط لكي تعود الحكومة الشرعية لتمارس مهامها وتجنب بذلك المنطقة اتون حرب لاهبة .



إن المقاطعة الاقتصادية المفروضة على العراق ليست بكل تأكيد هدفاً بحد ذاته ، إنما هي وسيلة سلمية لتحقيق هدف يتمثل في تنفيذ العراق للقرارات الإلزامية لمجلسكم الموقر . ومن ثم فإن المقاطعة ، ومهما كانت آثارها السلبية على الشعبين الكويتي والعراقي ، وبعض الدول والشعوب الأخرى ، بديل مطلوب إذا كان من شأنه ضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي ، باعتبار أن العالم كله مصمم على ألا يجني المعتدي أي ثمرة لعدوانه .

إن قرارات مجلسكم ، وبالأذات القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ، هي الحدود التي لا يجوز تجاوزها أو التنازل عن بعضها ، أو التفاوض حول مدلولاتها . ولن نقبل بأي حال من الأحوال أي تحرك ، ومن أي كان لا يعتمد على مضمونها وجوهرها وحرفيتها . ولقد عبّر مؤتمر القمة العربي الاستثنائي الذي عقد في القاهرة ، بقراره ١٩٥ ، عن تبنيه لكل عناصر تلك القرارات ، كما أضفت الدول الإسلامية في اجتماع وزراء خارجيتها الذي عقد في القاهرة مباركتها وتأييدها على تلك القرارات ، وبذلك اتحدت إرادة مجلسكم ، مع إرادة العالمين العربي والإسلامي ، وإرادة المجتمع الدولي في موقف تاريخي ، عُزل بموجبه النظام العراقي عن ركب الدول والشعوب المحبة للسلام ، وحكم ذلك النظام على نفسه بأنه نظام خارج على القانون ، وبالتالي يجب الوقوف ضده .

إن أي تفاوض مع العراق لا يجوز له أن يبدأ إلا بعد أن يقبل العراق صراحة وبدون لبس أو غموض قرارات المجلس ، وأن يبدأ في تطبيقها .

وهنا يحق لنا أن نتساءل ، ألم يكن ذلك هو مطلب العراق نفسه مع إيران

بالنسبة لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ؟

جئت إليكم اليوم وأنا أحمل مشاعر الشعب الكويتي الموجود على مشارف كريمة آوت ، وبمودة أخوية حميمة ، وبإحساس صادق بالمصير المشترك ، بعضاً من شعب الكويت الذي أرغمته قساوة المعتدي وممارساته التي يندى لها الجبين ، على أن يترك أرضه وأرض آبائه وأجداده نتيجة لعمليات مدبرة لم تعد تحتل الصبر ، تهدف إلى إخلاء

الكويت من أهلها ، وتغيير تركيبتها السكانية ومحو هويتها الوطنية ، ناهيك عن عمليات سلب ونهب ، لم تسلم منها حتى دور العبادة والمستشفيات والمرافق العامة ، كما تهدف إلى زرع اليأس في نفوس جزء من الشعب الكويتي ممن اضطرتهم ظروفهم وعاداتهم أن يكونوا أصلاً خارج الوطن في مثل هذا الوقت من العام . لكنني أمام جمعكم هذا ، أقول بصوت عال إن شعب الكويت وتحت قيادة أميره الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ، وبالاتكال على الله ، وبعون من الأشقاء والاصدقاء ، وبدعم من مجلسكم الموقر ، وعدالة قضيتنا ، سيحرر الكويت ، وطن العز ودار الخير ، وسيعمل كدأبه دائماً على استتباب الامن والسلام في المنطقة .

إن مجلسكم الموقر ، وهو يؤكد في قراره هذا انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، إنما يقرر بذلك أن العراق وهو القوة المحتلة إنما هو مسؤول مسؤولية كاملة عن جميع تصرفات قواته وجميع سياساته في الكويت ، وضد شعب الكويت الواقع تحت الاحتلال . وبالتالي فإن الحكومة العراقية ملزمة قانوناً بتحمل كل المسؤوليات عن الدمار والخراب والسرقة التي تعرضت لها البنية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ، سواء بالنسبة للمرافق الحكومية العامة أو الخاصة . كما أن الحكومة العراقية ملزمة قانوناً بدفع تعويضات كاملة عما أصاب الكويت من دمار .

يستعري انتباهنا محاولات مريبة من بعض الدول والجهات لإيجاد تفريعات لجوهر العدوان العراقي ، ومحاولة التركيز عليها ، وتحويل الانظار الدولية إليها . وبهذا الصدد ، تود الكويت أن تؤكد أن جوهر العدوان العراقي على الكويت هو استمرار الاحتلال لها ومنع الحكومة الشرعية أن تعود وأن ما عدا ذلك إنما هو افرازات ذلك العدوان . فعندما يزول الاحتلال ، وتتححر الارض الكويتية بكاملها من دنس المعتدي ، وتعود الحكومة الشرعية ، تزول بالضرورة كل افرازاتها مهما كانت .

إن واجب الوفاء يحتم عليّ أن أقول كلمة حق لصديقي الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لقد كان أميناً وجريئاً ومتفقاً مع مبادئ الحق والعدل ومستلهما القوة من مجلسكم ، عندما قال في كلمة له في حفل أقيم مؤخراً :

"إن ظلما قد وقع على بلد صغير كان من أكثر الدول تعلقا بالأمم

المتحدة وأهدافها".

وأود أن أؤكد له أن شعب الكويت والعالم بأسره ، سيحفظ له دوره هذا ، وأن العالم لا يرضى بأن يستمر الظلم في عصر تتجمع فيه قوى العدل لتكسر جناح الظلم وتبديد سواده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر نائب رئيس وزراء الكويت

ووزير خارجيتها على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى المجلس وإلى جميع المشاركين في جلسة اليوم .

لم يبق متكلمون آخرون لهذه الجلسة .

اسمحوا لي أن أعرب عن شكري الخالص لجميع زملائي على تعاونهم وتفاهمهم ، وعلى الموقف الجاد والعملي الذي ساد هذه الجلسة ، والذي أثبتنا بفضل قدرتنا على أن نتخذ اليوم قرارا بالغ الأهمية .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠